



الجمعية اللبنانية
للتعزيز
الشفافية



نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد

تتركز برامج التوعية والمناصرة التي تطلقها الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لا فساد على: الحفاظ على أعلى المعايير المهنية، مكافحة جميع أوجه الفساد، تعزيز الشفافية في القطاعين العام والخاص، وتقديم القواعد الأساسية للحكم الصالح. وخلال سنوات عملها العشر، نجحت الجمعية بأن تصبح جمعية قيادية في مجالها، وقد حصلت على اعتراف محلي، إقليمي، ودولي. وحققت جميع إنجازاتها بفضل تفاني فريق عملها المحترف وشبكة أعضائها الواسعة، وأيضاً بفضل نجاح تحالفها مع الشركاء وأصحاب المصالح الآخرين.

عام ٢٠٠٥، تشارك كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (ضمن إطار برنامجها حول الديمقراطية والمساءلة العامة) بهدف إطلاق مشروع بعنوان ”نحو حوار وطني حول الفساد في لبنان“. معاً استطعنا تطوير منتدى فعال للحوار، وصنع حجر الأساس لمبادرات مستقبلية بين المنظمين وخلق مجموعة من الموارد القيمة التي يمكن اللجوء إليها بسهولة لمحاربة الفساد.

ضمن إطار عمل ”نحو حوار وطني حول الفساد في لبنان“، استطاع كل من الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع أسس لنماذج مكافحة الفساد تُرجمت في الوثيقة بعنوان ”نحو استراتيجية وطنية ضد الفساد“. هذا الكتاب هو بالذات وسيلة تسهل تعقيدات حالات الفساد في لبنان وتضع الخطوط العريضة للخطوات اللازمة لنقل الحوار حول الإصلاح، بعيداً عن النظرية نحو التطبيق العملي.

بإسم الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، أود أن أعبر عن خالص تقديري وشكري إلى جميع الذين ساهموا بإنجاز هذا الكتاب. شكر خاص لجميع المشاركين والأخصائيين الذين قدموا المعلومات القيمة خلال ورش العمل الإستشارية بمن فيهم البرلمانيون، ممثلي القطاعين العام والخاص، الإعلام، المجتمع المدني، وزملائي أعضاء مجلس إدارة الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية. أود أيضاً أن أشكر فريق عمل الحوكمة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خاصة الدكتور حسن كريم، ميرنا صباغ وأمل ديك. هذا المشروع المشترك أصبح واقعاً أيضاً بفضل الجهود التي بذلها المنسق الوطني الدكتور خليل جبارة، مديرة المشروع غايل كبرانيان، ومنسق المشروع محمود القادري. وأعبر أيضاً عن تقديري إلى المترجمة دارين حسون، المدققين آن- ماري شكور، شادي الخوري، رجا فرح، وكذلك لعضوي فريق عمل الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية داني حداد والدكتور سعيد عيسى اللذين راجعا الكتاب. أخيراً وليس آخراً، أود أن أعبر عن شكري للمساهمة الفعالة والمؤثرة والعمل الدؤوب للكاتبة د. رنداء أنطون.

محمد مطر
رئيس مجلس الإدارة
الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية

انطلق عمل برنامج الامم المتحدة الانمائي حول حوار وطني من اجل الحد من الفساد مع مجموعة برلمانيين و وزراء و بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في منتصف العام ٢٠٠٤ و ذلك عبر اقامة ورشة عمل في بيت الامم المتحدة لنقاش السبل المتاحة من اجل مكافحة الفساد في لبنان . و بعدها بحوالي عام، تم توقيع المشروع المشترك بين برنامج الامم المتحدة الانمائي و الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لا فساد) من اجل القيام بتطوير أنشطة عديدة على مستويات مختلفة لتساهم في اشراك الراي العام و المجتمع في حوار وطني حول استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد .

و لقد قام المشروع بتنفيذ عدة أنشطة تراوحت من اصدار قصة للأطفال ” غيمة في حلم “ و توزيعه ، و هو كتاب توضيحي لمعاني الفساد و اثره و يطرح بشكل سلس فكرة مكافحة الفساد بالقيم و بالسلوك، و الى القيام بتدريب للصحافيين حول الاستقصاء الصحافي و خصوصا حول مواضيع تتعلق بملفات الفساد، الى القيام بورشات عمل حوارية مع الشباب و المجتمع المدني و القطاع الخاص حول سبل الحد من الفساد في لبنان، وصولا الى اصدار هذا الكتاب الذي يجمع بين دراسة الاسباب المحتملة للفساد و الحلول المقترحة الى وضع اطار و مسودة لسياسة عامة و لخطة عمل لمكافحة الفساد. و ذلك نتيجة لورشات العمل السابق ذكرها، و للحوار الاوسع الذي شاركت به نخبة من ممثلي القطاعات المختلفة، و الى الخبرة المتراكمة للجمعية اللبنانية من اجل تعزيز الشفافية (لا فساد) . و لقد اعدت الدكتوراة رندة انطون هذا الكتاب بعد مراجعة و مساهمة اعضاء الهيئة الادارية و العامة للجمعية و لبعض الخبراء الاخرين . و يهدف هذا الكتاب الى توثيق هذه المراحل التي قطعها العمل على بلورة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ، كما يطمح الى نقاش واسع في المؤتمر الوطني نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في ٢٥/٠٣/٢٠٠٩ بين الاطراف جميعا، من ممثلي الدولة و القطاع العام و المجتمع المدني ، الى القطاع الخاص ، و الاكاديميين، و اجهزة الاعلام بالطبع. و لن يكون هذا الكتاب ” الوثيقة “ الا بداية الطريق نحو اتخاذ خطوات عملية من اجل اقامة التحالف المطلوب بين هذه القطاعات مجتمعة من اجل ليس فقط بلورة خطة و وطنية عملانية للحد من الفساد الصغير و الكبير ، بل كذلك من اجل العمل على تأسيس هيئة ممثلة و متابعة لتنفيذ الخطوات العملية المطلوبة لمكافحة الفساد ، هيئة تجمع ممثلين عن الحكومة و مجلس النواب و الادارة العامة مع ممثلين عن المجتمع المدني و القطاع الخاص و الاعلام و الاكاديميين و الخبراء. حيث ان مكافحة الفساد تقتضي اشراك الجميع و سيكون برنامج الامم المتحدة الانمائي شريكا داعما و رافدا لهذه الجهود و لهذه الهيئة بالخبرات و بكل الامكانيات المتاحة لان الحد من الفساد هو تعزيز ليس فقط للشفافية و للديموقراطية بل هو كذلك رافد اساسي للتنمية الانسانية المستدامة.

مارتا روبدس
الممثل المقيم
لبرنامج الامم المتحدة الانمائي

تنبيه

تم إعداد "نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد" من قبل د. رندى أنطون أستاذة العلوم السياسية والإدارية في الجامعة الأمريكية في بيروت. عُينت د. أنطون من قبل "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد" ضمن إطار مشروعهم المشترك "نحو حوار وطني حول الفساد في لبنان". ان الأراء والأفكار الواردة هي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر وأراء كل من "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد"، ولا يترتب عليهما أي مسؤولية في مل يتعلق بنشر هذا التقرير.

فهرس المحتويات

تقييم مدى تأثير مبادرات مكافحة الفساد المطروحة سابقاً وفعاليتها

الخلفيّة • ٩

هدف التقييم • ١٠

التقييم • ١٢

أسباب الفساد المُحتملة في لبنان

الطائفية • ١٦

الوضع السياسي • ١٧

حكم القانون • ١٧

غياب ثقافة المساءلة وآلية المساءلة • ١٧

الإطار القانوني • ١٨

فعالية الدولة • ١٨

الغيرة العامة • ١٩

المجتمع المدني والإعلام • ١٩

الوضع الاقتصادي • ١٩

الحلول المحتملة للفساد في لبنان • ٢١

خيارات السياسة العاقبة وخطط العمل لاتخاذ تدابير من أجل مكافحة الفساد

سياسة رقم ١: تنشيط الإدارة • ٢٦

سياسة رقم ٢: عملية الموازنة والشفافية • ٢٧

سياسة رقم ٣: اللامركزية • ٢٨

سياسة رقم ٤: الهيئات الرقابية • ٢٨

سياسة رقم ٥: إستقلالية القضاء • ٢٨

سياسة رقم ٦: آلية مكافحة الفساد • ٢٩

سياسة رقم ٧: الإصلاح السياسي • ٢٩

سياسة رقم ٨: الإصلاح الإعلامي • ٢٩

سياسة رقم ٩: شرعية المجتمع المدني • ٢٩

سياسة رقم ١٠: تقوية المشاركة والديمقراطي • ٣٠

سياسة رقم ١١: تسويق حوكمة الشركات • ٣٠

سياسة رقم ١٢: تأييد المساءلة السياسية • ٣٠

سياسة رقم ١٣: تعزيز التعاون • ٣٠

سياسة رقم ١٤: خلق ثقافة عامة لمكافحة الفساد • ٣٠

خطة العمل • ٣١

تقييم تأثير مبادرات وضع خريطة شاملة ومدى فعاليتها في مكافحة الفساد

لماذا تصعب عملية مراقبة الفساد؟

أصبح الفساد اليوم مشكلة عالمية تتخطى الحدود الوطنية للدول. وعلى اختلاف مما يعتقد البعض باتت تأثيراته تنعكس على الدول ذات الإقتصاديات المتطورة والنامية وتلك التي في طور النمو. هو أيضاً ينمو وينتشر في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية والديكتاتورية على حدٍ سواء.

كانت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وما زالت تعمل على تطوير سلسلة من التوصيات لمكافحة الفساد واعداد آليات للمتابعة. ومن جهة أخرى، يشجّع الملتقى الاقتصادي العالمي الحكومات والشركات على العمل التعاوني لمكافحة الفساد. وتكرّس جمعية **Transparency International** (الشفافية الدولية) مهمتها لمحاربة الفساد والتشجيع على زيادة الشفافية. من جهة أخرى، وعلى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مخاطر مخططات الفساد وحاولا تنفيذ عدد من المقاربات العامة للعمل على الإصلاحات الهيكلية بهدف تخفيض مستوى الفساد والترويج للحكومة الرشيدة.

الخلفية

بناءً على ذلك، وجدت الوكالات المانحة أنه من الضروري الحث على الشفافية والمساءلة بشكل أفضل كأساس للتمويل الدولي الذي أفاد منه لبنان. وكانت جمعيات المجتمع المدني – في بعض الأحيان – أفضل شراكة لهذه الوكالات من الهيئات الحكومية. وأطلقت سلسلة من المشاريع وبعض البرامج لمحاربة الفساد وتشجيع الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. نتيجة لذلك، أدرج المجتمع المدني هذه المواضيع ضمن جدول أعماله وتم إنشاء المؤسسات وفقاً لهذه الخطوط وكأساس لمهمتها.

بحسب منظمة الشفافية الدولية، حلّ لبنان في المرتبة ١٠٢ من أصل ١٨٠ دولة على لائحة مؤشر الفساد للعام ٢٠٠٨. وقد نال لبنان معدل ٣,٠، حيث أنّ معدل الصفر يدل على الأكثر فساداً والد ١٠ على عدم وجود الفساد. أمّا في عام ٢٠٠٧، فقد نال لبنان معدل ٣,٠ محتلاً المركز ٩٩ من أصل ١٧٩ بلداً.

تعكس نتيجة المؤشر واقع أن الفساد بات منتشرًا في المجتمع اللبناني. وهو أيضاً له أثار مدمرة على كل من النظام السياسي وعلى الإقتصاد اللبناني.

تعتقد الغالبية الساحقة من اللبنانيين أنّ الفساد يمارس على مستوى واسع ويعترف بعضهم بأنهم يمارسون الفساد بأنفسهم. فالقوانين والأنظمة يتم خرقها وتشويهها، والناس يتهربون من الضرائب ويدفعون الرشاوى لتخطي الطلبات غير المكتملة وغير القانونية، كما يتم استغلال الخدمات العامة لمصالح شخصية. وبهذا، لم يعد الفساد ممارسة بل أصبح ثقافة بحد ذاتها.

وهكذا أصبحت محاربة الفساد أولوية. فمنذ العام ١٩٩٢، سلّطت الحكومات الضوء على مبادرات الإصلاح، وطرحت برامج لإصلاح إدارات الدولة كهدف أولي. وتم تشكيل ”اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد“ والتي تهدف الى قمع الفساد في لبنان، وأنشئت حقيقة وزير دولة للتنمية الإدارية لتنسيق الجهود. وعلى الرغم من ذلك، يبقى عائق أساسي هو النقص في الإرادة السياسية الملزمة وغياب استراتيجية شاملة وواضحة.

هدف التقييم

يُعتبر طرح "منهجية للتقييم" عنصراً حاسماً لتقييم تأثير المبادرات المختلفة لمحاربة الفساد بشكل جدي.

ففي العام ٢٠٠٤، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً حول مبادرات مكافحة الفساد في لبنان. ويحتاج هذا التقرير إلى التحديث بحيث أن هدفه تطوّر نحو التوسّع في تأثير هذه المبادرات وذلك لتحديد ما نجح منها وما يحتاج الى المتابعة مع تسليط الضوء على أفضل سيناريوهات الممارسة.

لهذا الغرض، تمّ الاتفاق على المبادرات المناسبة واللقاء مع الهيئات المنفّذة. وتمّ الاتصال أو الاجتماع مع ٣٧ هيئة ضمّتها تقرير ٢٠٠٤ أو تمّ التعرف عليها مؤخراً، وعلى أساس المعلومات التي جُمعت والمناقشات التي حصلت، تحوّلت المبادرات المتعدّدة تلقائياً إلى مجموعة مبادرات شكّلت مشاريع ونشاطات جزئية.

قبل لفت النظر إلى هذه المبادرات العريضة، من المستحسن الأخذ بعين الاعتبار أن مفهوم الفساد وممارسته قد تطوّر إلى سياق أوسع حيث أصبحت الحوكمة الرشيدة والمساءلة هما البديلين. ويطبّق تقرير المساءلة العالمي لعام ٢٠٠٧ إطار عمل المساءلة الشاملة وأبعاده الأربعة: الشفافية، والمشاركة، والتقييم، والشكوى والاستجابة، وذلك لفحص القدرات للتمكن من مساءلة اللاعبين خارج البلاد.

غير أن الهدف المطلق يشمل مبادئ ومعايير مختلفة مرتبطة بشكل غير مباشر بمحاربة الفساد ولكنها ليست متعلّقة تماماً بها كالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة. لهذا السبب، يظهر هذا الإرباك بين إطار العمل الأوسع للحوكمة الرشيدة وخصوصيات محاربة الفساد.

تمّ جمع أهمّ ما جاء في اللقاءات التي حصلت في القسم التالي:

مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية

تأسّس مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية عام ١٩٩٤ لتنسيق الجهود الآيلة إلى تأهيل الإدارة اللبنانية وتنفيذ مبادرات إصلاح طويلة الأمد.

من خلال الحصول على الدعم من مجموعة واسعة من المانحين الدوليين بما فيهم البنك الدولي والصندوق العربي للاقتصاد والتنمية الاجتماعية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية يطلق باستمرار نشاطات مكافحة الفساد. وتضمّ هذه النشاطات إصدار سلسلة شرعة المواطنين، وشرعة سلوك الموظفين العاميين، ومجموعة القوانين للحصول على المعلومات، وتصنيف الوظيفة، وإعادة تنظيم هيكلية الوزارات المختصة، بالإضافة إلى تسهيل المعاملات الإدارية، قانون وسيط الجمهورية (الذي تأخّر تطبيقه لأسباب سياسية)، ومشروع الخبراء لمكافحة الفساد.

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية هي الفرع اللبناني لمنظمة الشفافية الدولية. هي أول منظمة لبنانية غير حكومية تسعى إلى مكافحة جميع أوجه الفساد وتعزيز مبادئ الحكم الصالح في مختلف قطاعات المجتمع والدولة. وهي تهدف أيضاً إلى نشر مبادئ الشفافية والمساءلة وإرساء حكم القانون وتقوية احترام الحقوق الأساسية كما هي واردة في المواثيق الدولية والدستور اللبناني. منذ إنشائها عام ١٩٩٩، نشطت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية في إطلاق المبادرات والنشاطات التي تتضمّن تنظيم ورش العمل والمؤتمرات والمحاضرات ونشر دراسات واقتراح قوانين وإصدار منشورات، ورفع مستوى الوعي وإطلاق حملات أخرى متعدّدة.

تعمل الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية على تنفيذ العديد من المشاريع:

مراقبة الإنفاق الانتخابي: منذ آب العام ٢٠٠٨، قامت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية بتدريب ٧٩ متطوعاً منتشرين على كافة الدوائر الانتخابية لمراقبة انفاق المرشحين للانتخابات النيابية وتقديم تقارير عنهم. وستنشر الجمعية تقريرها النهائي بعد إجراء الانتخابات تاريخ ٧ حزيران عام ٢٠٠٩. وسيتبع هذه الخطوة اعتماد حملات مناصرة لتطبيق عدة إصلاحات جديدة.

مشروع دعم القيادات الشبابية في المجتمعات المحلية: لقد تم تحديد ٣٢٥ قيادياً شاباً وتدريبهم على مبادئ الشفافية والمساءلة والمواطنة وإدارة المشاريع. وقد مُنحت الأموال إلى ثلاثين قيادياً في لبنان بهدف إطلاق المشاريع في إطار المجتمعة المحلية. ويتم حالياً التحضير لتحالف الشباب ضد الفساد.

المركز اللبناني لحماية ضحايا الفساد: يؤمّن المركز الإستشارة القانونية والمساعدة لضحايا وشهود الفساد. من خلال استخدام المعلومات المكتسبة عبر القضايا المطروحة، يمكن للمركز المطالبة بالإصلاح مستنداً إلى أدلة حسية.

مشروع لبنان غداً: يهدف هذا المشروع إلى التوصل إلى اتفاق سياسي بين الشباب اللبناني حول الإصلاحات المطلوبة والوسائل المستخدمة للتطبيقها.

مشروع النزاهة الوطنية: يهدف هذا المشروع إلى الدعوة لتطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المنطقة العربية من خلال إعداد دراسات المواءمة واقتراح مناهج تطبيقية.

حوكمة الشركات: هو مشروع شامل يهدف إلى إنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات في لبنان. فريق مجموعة العمل يعمل على تقييم حوكمة الشركات ضمن الشركات اللبنانية والعربية. هو يقوم أيضاً بتدريب الموظفين وإعداد الكتيبات الإرشادية.

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية تتعاون مع منظمة برلمانين عرب ضد الفساد (ARPAC)

منذ العام ٢٠٠٤، تتعاون "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" مع "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد"، وخاصة ومع فرعها اللبناني. أدى هذا التعاون الى تبادل الخبرات بين المجتمع المدني والبرلمانيين. هذا التعاون هو مبني على الحاجة المتبادلة لتعزيز الشفافية في القطاع العام في لبنان وفي المنطقة العربية. تعمل منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد على تنفيذ ثلاثة مشاريع: ١- الشفافية في الإيرادات، ٢- تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في لبنان والمنطقة العربية، ٣- دليل الأخلاقيات السياسية. أهمية هذا التعاون تبرز في التأثير الذي يتمتع به البرلمانيين في إقرار القوانين الذي يعتبر من الوسائل الأساسية التي يحتاجها المجتمع المدني لتطبيق مشاريعه الإصلاحية.

بعض إصدارات الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية تتضمن: كتاب نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، دليل مسودة مشروع قانون الإنتخابات المقترح، غيمة في حلم، النظام اللبناني للإدارة الرشيدة وحوكمة الشركات، حوكمة الشركات في منطقة الشرق وشمال أفريقيا لتعزيز الشفافية ومبادئ حوكمة الشركات.

الدولية للمعلومات

تم انتداب الدولية للمعلومات من قبل مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية لإتمام مسح حول الفساد عام ١٩٩٨. بعد ذلك، قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) برعاية مشروع الدولية للمعلومات بإصدار تقرير مبادرة مكافحة الفساد مع جمعيّة "كلنا مسؤول".

مشاريع الإصلاح في وزارة المالية

تتمتع وزارة المالية ببرنامجٍ إصلاحيٍّ مستمرٍ يهدف إلى تعزيز فعالية عمل وزارة المال. يُقسّم برنامج الإصلاح إلى ٧ فئات: ١- الإصلاح الضريبي، ٢- إصلاح النفقات والخزانة، ٣- الإصلاح الجمركي، ٤- مشروع إصلاح السجل العقاري، ٥- إصلاح إدارة الدين، ٦- إصلاح نظام المعاشات التقاعدية، ٧- بناء إدارة تتماشى مع القرن الواحد والعشرين. المشروع ممول من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ووكالات دولية أخرى مانحة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوزارة بعدة مبادرات أخرى بالشراكة مع منظمات محلية غير حكومية.

جمعية رجال الأعمال اللبنانيين

أنشأت جمعية رجال الأعمال اللبنانيين مجموعة عمل متخصصة في أنظمة الإدارة والأخلاق في الأعمال. قامت المجموعة بتطوير المبادئ التوجيهية لمدونتتين أخلاقيتين تطبقان على كافة أفراد الشركات وهي أصدرت مؤخرًا في كتيب وقّع عليه الأعضاء. فنجد من جهة مدونة لقواعد السلوك في الشركات وتكون مطبقة على أي مدير أو صاحب عمل، ومن جهة أخرى القواعد الأساسية للسلوك التي تطبق على أي موظف داخل الشركة. تمثل هاتان القاعدتان منصة عامة مفيدة للجميع مع احتمال التكيف مع سياقات محددة. وعلى الرغم من أن آلية التطبيق لا تزال ناقصة، تستمر جمعية رجال الأعمال اللبنانيين في تأمين أوسع انتشارًا للكتيب وتقوم بدعم القواعد والقوانين بشكل دوري.

غرفة التجارة الدولية

أسست غرفة التجارة الدولية الهيئة اللبنانية لمكافحة الفساد بهدف تقديم قانون مكافحة الفساد والضغط على الحكومة والبرلمان اللبنانيين لاعتماده. ويعتمد عمل الهيئة على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

هيئة التحقيق الخاصة في المصرف المركزي

تم إنشاء هيئة التحقيق الخاصة عام ٢٠٠١ بهدف التقيد بالمعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال. تعمل هيئة التحقيق وفق ٢٥ من أصل ٤٩ من أحكام المعايير الدولية حول تبييض الأموال الصادرة عن "مجموعة العمل المالي" وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتقوم هيئة التحقيق الخاصة بتقييم حالة التطبيق والالتزام بهذه المعايير للوصول إلى تحديد المجالات التي لا تعالجها القوانين والأنظمة المطبقة والضغط المستمر لتوسيع أحكام القانون بما فيها تلك المتعلقة بالفساد. وقد كان من المفترض أن تعتمد المؤسسات الدولية ومجموعة العمل المالي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تقييم عمل هيئة التحقيق الخاصة عام ٢٠٠٧.

منح الشفافية والمساءلة

بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، أطلقت أمديست مشروع منح الشفافية والمساءلة عام ٢٠٠١ بهدف دعم منظمات المجتمع المدني لكي تلعب دوراً فعالاً في نشر مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. حتى الآن، تم تقديم حوالي ١٣٠ منحة صغيرة لتنفيذ مشاريع في مختلف القطاعات بما فيها القطاع العام والمنظمات غير الحكومية وقطاعات الصحة والإعلام والصناعة والتعليم والحقوق القانونية. يمكن اعتبار مشروع منح الشفافية والمساءلة أكثر المبادرات شمولاً واتساعاً حول مبادرات مكافحة الفساد والتي توسعت لتعالج موضوع الحوكمة الرشيدة.

من الضروريّ اعداد تقييم موضوعيّ حول المبادرات الدائمة وفق منهجيّة واضحة تحتوي مجموعة من المعايير يمكن اعتمادها وتطبيقها بصورة موحّدة في المستقبل. لذلك قام الفريق بتقييم المبادرات الحالية وفقاً لمجموعة من الأسئلة ستناقش في القسم التالي.

كان من الضروريّ معرفة ما إذا كانت هناك أية نشاطات تحضيرية قبل إطلاق المبادرات. وتضمّ هذه النشاطات، الاستشارات الأساسية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومشاركتهم، إعداد المسح، ودراسات الجدوى وغيرها من المبادرات.

الناجئة عن البرنامج. من بين هذه المؤشرات التي تعيننا أكثر نجد مؤشر بناء القدرة المؤسسية، تغيير السياسة أو دعمها الشبكات والشراكة.

بالإضافة إلى ذلك، فيما تمّ التخطيط والتوقع بوضوح لهذه المهام، فإنّ بعض النتائج غير المخطّط لها ظهرت بوضوح. بشكل عام، تنتج الحوادث الإيجابية غير المخطّط لها نتائج ثانوية كثيرة. هذا يعني أنّ النشاطات الجديدة أو المتعلقة بأخرى تأتي نتيجة هذه المبادرات أو تكون ملحقة لها. وبالتالي، إنّ التكرار المستمرّ والمستدام والمحمّل للبرنامج هو الذي يوضع تحت الأضواء في هذه المرحلة. يمكن القول إنّ هذا يشكّل التحديّ الرئيسيّ الذي تواجهه مبادرات محاربة الفساد في لبنان على الرغم من أنّ فرص التكرار تبقى أكثر شيوعاً.

في السياق نفسه، تبرز مسألة من يملك أهداف هذه المبادرات وإنجازاتها. ينعكس هذا الأمر على درجة التزام أصحاب المصالح واستجابة الجمهور ومشاركته – بما فيه المستفيدين المباشرين واستجابة الحكومة والتغطية والالتزام الإعلامي. عموماً، أثبتت المبادرات التي أجري المسح عليها بأنها تلقت تجاوباً وأدت إلى نتائج أفضل في المقاربة التشاركية.

آلية التطبيق تشكّل بُعداً آخر يجب تسليط الضوء عليه. لقد تبين من خلال المسح أنّ عبء العمل قسّم ما بين أصحاب المصالح بحيث تحمّل كل شريك مسؤوليات محدّدة ضمن نظام متوازن. يبدو هذا جلياً أكثر في برامج تقديم المنح حيث يصبح تصميم النشاط وتنفيذه من اختصاص أحد الشركاء والتمويل والمراقبة في عهدة شريك آخر. غير أنّ المشكلة لا تكمن في إطار كل مبادرة أو برنامج بل تطرح على المستوى الأوسع. ونقصد هنا ضعف التنسيق أو غيابه بين مختلف المبادرات التي يمكنها وبطريقة غير مبررة أن تتداخل أو تشكّل ازدواجية في ما يختصّ بالجهود والمبادرات. فلا بدّ إذاً من وجود تآزر بين مختلف البرامج هذه.

سبقت معظم هذه المبادرات بعض النشاطات التحضيرية. وإذا أخذنا منح الشفافية والمساءلة كمثال، قام فريقاً من الخبراء باعداد اللقاءات والمقابلات المكثفة مع أصحاب المصالح في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة والمدنية حول موضوع محاربة الفساد قبل المباشرة بالمشروع. بعد ذلك، وتماشياً مع النتائج التي توصّلوا إليها، أصدرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) طلباً لتقديم العروض وحازت أمدست/ لبنان على العقد التعاوني. ومع ذلك، لم يسبق المشاريع الثانوية المنبثقة عن هذه المبادرات أية نشاطات تحضيرية. وتمّ إطلاق هذه المشاريع رداً على تلك المبادرات العامة وكجزء منها.

أمّا المعياران الإضافيان يتمثّلان في المهام والأهداف الأساسية لهذه المبادرات. غير أنّ التوقعات كانت متواضعة ولم تتحقّق بالضرورة في فترة قصيرة. وقد بُنيت معظم هذه التوقعات على أساس الإنجازات على المدى البعيد ولكن تمّ أخذ النتائج القصيرة المدى بعين الاعتبار أيضاً. وفي هذا السياق، تتمتع تلك المبادرات بدرجة عالية من الليونة والتكيف في الاستجابة للمخاطر والتحدّيات، فلقد نجحت في التكيف مع التغييرات الناتجة عن الحوادث الخارجية والداخلية. كما أثبتت هذه المبادرات نجاحها في التعامل الفعليّ مع بعض الحواجز خلال التطبيق، بالإضافة إلى توسيع النشاط وتطوير الحلول المبتكرة. في النتيجة، تعكس هذه المبادرات الحاجات والمستلزمات المحلية بما فيها تلك المخاطر والتحدّيات وتتيح أنظمة تطبيقها أو آلياته التعديل والتكيف خلال عملية التطبيق. ولكن على الرغم من إدخال التعديلات، لم يحصل أيّ تغيير أساسي في أهداف هذه المبادرات واستراتيجياتها، ما عدا الخطط والأطر الزمنية المتأخّرة.

إنّه لمن الضروريّ تطوير المؤشرات الشاملة بهدف الإفادة العامة. فسواء أكانت هذه المؤشرات علمية تعتمد على المقارنة، من شأنها أن تحدّد التأثير الملموس أو التغييرات الأساسية

التقييم المقترح

ويُبدل المسح على أنه يُنظر إلى هذه المبادرات من حيث نجاحها وضرورتها. غير أنها ليست الحلّ الوحيد أو القابل للاستمرار لمشكلة الفساد في لبنان. وتبرز مقاربات عديدة لإنجاز الهدف نفسه وهذا من خلال نشر ثقافة محاربة الفساد مثلاً، وإيجاد شخصيّة عامّة أو مؤسسة أساسيّة لقيادة الجهود. كما أنّ هذه المبادرات تُعتبر قليلة بالنسبة إلى المقاربات الكثيرة الأخرى لمحاربة الفساد. وبينما أحرز بعضها نجاحاً، لا يزال بعضها الآخر، وهو جزء كبير، بانتظار أن يتحقّق عبر مختلف الأطراف من دون أيّ ازدواجيّة في الجهود والتسبّب بهدر الموارد.

وفقاً لما سبق ذكره، يجب اعتماد تقييم موحّد للمبادرات ووضع خريطة شاملة مع أخذ سلسلة من المعايير بعين الاعتبار. كما أنّه من الضروريّ استخدام هذا التقييم لدراسة المبادرات المستقبلية:

تحديد المشاكل أو الحاجات الحقيقيّة على مستوى تصميم البرنامج.

إقامة النشاطات التحضيرية (مسح، دراسات الجدوى، المناقشات الأساسية مع أصحاب المصالح...).

التنسيق والتآزر مع البرامج المشابهة.

الليونة والتكيّف مع الأوضاع غير المتوقّعة.

واقعيّة التوقّعات والأهداف.

بناء العلاقات مع السلطات.

درجة التزام أصحاب المصالح.

مستوى مشاركة الجمهور.

مشاركة الإعلام ودعمه.

النتائج والإنجازات غير المتوقّعة.

تكرار التأثيرات الناجحة.

إستدامة النشاط بما يتجاوز تاريخ الانتهاء.

إمتلاك الأهداف والإنجازات.

تغيير السياسة.

بناء القدرة المؤسّساتيّة.

عدد المستفيدين.

من الصعب إيجاد تعريف موحد للفساد حيث يفرّق العلماء بين ثلاثة أبعاد للفساد، الأول محدّد بالوظائف العامة والثاني متعلّقة بحركيّة السوق والثالث يؤثر في المصلحة العامة.

لا يمكن حصر المجالات التي يُمارَس فيها الفساد في لبنان. أمّا أكثر أوجه الفساد شيوعاً هي:

١- سير المعاملات.

٢- المناقصات.

٣- التملك.

٤- الملكيات العامة.

٥- المال العام.

٦- الخصخصة.

٧- التوظيف.

٨- التعيينات.

وهكذا، يتخذ الفساد أشكالاً متعدّدة ويحدث بعضها دورياً وباستمرار أو بالتزامن:

الاحتيال

هو الخداع للحصول على مكاسب شخصية. وعلى الرغم من أن له معنى قانونياً أكثر تحديداً، تختلف التفاصيل الدقيقة بين السلطات القضائية.

الغش

يُستخدم الغشّ بالأخصّ لخلق مصلحة غالباً ما تكون للفائدة الشخصية وعلى حساب الآخرين.

السرقَة

هي سلب ممتلكات الغير بطريقة غير قانونية من دون أخذ موافقة الشخص المعني.

الرشوة

هي "جريمة" وهي عبارة عن تقديم مبلغ مالي أو هدية لتغيير سلوك الفرد الآخر بشكل لا يتماشى ومسؤولية هذا الفرد. يمكن اعتبار الرشوة على أنها تقديم أيّ مادة ذات قيمة أو قبولها أو التماسها للتأثير في أعمال المتلقين الذين هم موظفون في الدولة، أو أشخاص يتولّون مهاماً عامة أو قانونية.

الاختلاس

أو ما يُعرف بالاحتيال الذي يقوم به الشخص على ما أوْتُمِن عليه من ممتلكات أو أموال تعود لشخص آخر.

في البعد الأوّل، يظهر الفساد بصفته سوء استغلال السلطة العامة لاعتبارات شخصية سواء أكانت للإفادة الشخصية أو لإفادة الأقارب. ويبرز الفساد عندما يقبل الموظف أيّ مكافأة غير قانونية سواء أكانت مالية أم غير مالية، بهدف تسيير عمل يدخل ضمن نطاق عمله أو لإعاقة هذا العمل و لتأخيرته.

يتخذ البعد الثاني مثالا له في سوق العمل حيث يتعامل المشترون والبائعون مع الخدمات كسلع يعرضونها بسعر محدّد. وبما أن المصلحة هي متبادلة، يتوسّع سوق العمل ويتمّ تقديم خدمات أكثر خارج الإطار القانوني والشرعي. بناءً عليه، أصبح الفساد مرادفاً للاستثمار وهو الذي يحوّل القطاع العام إلى قسم غير قانوني لسوق العمل. وأصبحت قطاعات الخدمات العامة عرضة للتقلبات في العرض والطلب إذ أصبح الموظفون الحكوميون يعتمدون على حركيّة هذه السوق للحصول على مدخول أعلى مقارنة بالحدّ الأدنى الذي يتقاضونه. ويصبح الفساد هنا ممارسة اقتصادية تحظى بقيمة مالية مخصّصة لها.

أمّا في ما يخصّ البعد الثالث، عندما يسعى الموظف الى تأمين مصلحته الشخصية أو مصلحة المجموعة بغض النظر عن كبر هذه المصالح أو صغرها، هو يقوم تلقائياً بالتضحية بالمصلحة العامة أو تجاهلها. من الضروري إذاً أن يتمّ تقديم المصلحة العامة على كافّة القرارات والممارسات الشخصية في شتّى الحالات.

في الواقع، أصبحت كلمة "فساد" متداولة ومسموعة تكراراً بين الناس وخلال التقارير الإعلامية وخطابات المسؤولين الحكوميين. بكل بساطة، الفساد هو سوء استغلال السلطة لمصلحة شخصية أو خاصّة. ويقع الفساد عندما يقوم صاحب منصب عامّ أو شخص في السلطة باستغلال قرارات أو معلومات لمصلحة مجموعته أو أقربائه. ويصل الفساد إلى أقصى درجاته عندما يتمّ انتهاك القوانين المطبّقة أو التلاعب بها مع تجاهل المعايير الأخلاقية. ويكون الهدف من الفساد إنجاز مصلحة خاصّة وزيادة المنفعة الشخصية والكسب حتّى ولو كان ذلك على حساب المجتمع.

غير أنّ الفساد ليس محصوراً فقط في الأشخاص المشاركين في اعمال الفساد، ففي غالبية الحالات، هو يحتاج الى أكثر من شخص لنجاحه. وسواء أحصل الفساد بشكل مباشر أم غير مباشر، فهو يتمّ على أدنى المستويات وأعلاها مرتبة داخل الإدارة في القطاعين الخاصّ والعامّ. ويشمل الفساد أطرافاً من مختلف القطاعات.

سوء استخدام السلطة، والنفوذ المرتبطة بالسلطة الممنوحة لمنصب ما.

فرض غرامات ورسوم غير قانونية سواء أكانت مقابل خدمات محددة أم بلا أي سبب.

التهرب من دفع الضرائب: الذي ينعكس في الاستعمال غير القانوني للنظام الضريبي للمصلحة الفردية بهدف خفض قيمة الضريبة المتوجب دفعها.

سوء المحافظة على المال العام.

الواسطة

وهو تعبير باللغة العربية العامية، ويمكن تعريفه بالنفوذ والارتباطات أو التأثير، وهو اللجوء إلى علاقات بشخص معين والاستفادة من نفوذه في السلطة، لتحقيق رغبات أفراد خارج نطاق المعاملات العادية.

صرف الأموال بطريقة مفرطة وغير مدروسة: والتي تكون غير خاضعة للمراقبة من قبل أي سلطة تنظيمية قبل المباشرة بها.

الخداع

من خلال استعمال مختلف الحيل لتضليل شخص ما، وعادة للحصول منه على المال.

قبول الهدايا أو المال أو السلع مقابل تقديم خدمات غير قانونية.

التلاعب بالأنظمة والقوانين وسوء تفسيرها بهدف المصلحة الشخصية.

الحصول بشكل غير قانوني على مزايدات عامة الأنظمة ويتخطى الإجراءات والعمليات القانونية. يمكن لهذا الأمر أن يتم من خلال تقديم المدفوعات للحصول على العقود الأساسية والامتيازات والشركات المخصصة.

فرض عمولة غير قانونية على العقود العامة.

التلاعب بالمعلومات العامة أو تسريب معلومات حساسة يمكن التلاعب بها لمكاسب ومصالح شخصية.

”المحسوبية“

أو العلاقات الشخصية: التي تربط المدراء بالزبائن في نظام يتم فيه تبادل الوظائف والخدمات والحماية بهدف العمل والدعم والولاء.

المحاباة أو التمييز

وهي المعاملة غير العادلة لشخص أو لمجموعة على أساس الأحكام أو المعرفة المسبقة.

شراء التأثير السياسي أو الأصوات الانتخابية وخصوصاً خلال فترة الانتخابات من خلال تقديمات ملموسة أو بالمال.

ويبقى الفساد المؤسساتي الظاهرة المتعارضة والأكثر ضرراً. ونجد أن المجتمع كله بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية مبني ويدور على مفهوم الفساد وممارسته وهو يشكل أساساً للمؤسسة السياسية والوظائف العامة بالإضافة إلى مختلف التفاعلات الاجتماعية. غير أنه لا أشكال الفساد ولا نماذجها ولا حتى أسبابها لها أهمية في التعريف أو التدقيق، بما أن الممارسة فرضت نفسها على أنها المعيار والميزة عندما يتعلق الأمر بشيء غير مقبول اجتماعياً، أو غير قانوني.

ويساعد تحليل أسباب الفساد في لبنان في قياس مدى انتشاره وتفتّيه في القطاع المؤسساتي. ولكن، على الرغم من ذلك، يمكن توجيه الفرص والسبل لمحاربة هذه الظاهرة المدمرة.

ومن خلال تحديد هذه الأهداف، لا بد من تسليط الضوء في البداية على الملامح النفسية وأكثر تحديداً على المعايير الشخصية. مما لا شك فيه، إن الملامح الشخصية للفرد هي الأسباب التي تجبر الفرد على ممارسة الفساد. فالرغبات الشخصية هي التي تقود النزعة إلى الطمع في قرارات الفرد وأعماله، بعيداً عن المعايير الأساسية. ومع وجود موارد محدودة في متناول الفرد وتزايد الحاجات الإنسانية، قد يختار بعض الأشخاص الطرق السهلة لزيادة ربحهم وتقليل تكاليفهم أو أعبائهم. وليست مفاجأة أن يصبح الفساد حينئذٍ الموضة الرائجة.

من زاوية أوسع، ولوضع الفساد في إطار عملي، يمكن تحديد الأسباب المؤسسية مع العوامل الاجتماعية. ومن شأن هذا الجمع أن يقود الفساد في لبنان أو إنتاجه أو حتى تعزيزه.

الطائفية هي السبب الرئيسي للفساد في لبنان وهي تفرض عدم مساواة كبيرة بين المواطنين

تذكر المادة السابعة من الدستور اللبناني ما يلي: ”كل اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالتساوي بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم“. وفي ما يتعلق بالوظائف العامة، تمنح المادة ١٢ من الدستور كل مواطن الحق في تولي الوظائف العامة من دون أن تميز بين اثنين، إلا من حيث الاستحقاق والجدارة. ولكن التطبيق يختلف عن الواقع اختلافاً ملحوظاً.

يبنى النظام السياسي والإداري اللبناني على الطائفية بشكل كبير بحيث السلطة السياسية والمؤسساتية مقسمة بالتساوي بين مختلف

الطوائف الإثنية والدينية. ولا يستتبع هذا النظام عدم المساواة بين المواطنين فحسب بل يفرض أن يصبح تركيز السلطة والتأثير في أيدي السلطات الأساسية في المجموعات الطائفية.

وهذا يعني أن المناصب العامة محجوزة عادةً لمختلف المجموعات الطائفية. وتكون قرارات التعيين نتيجة امتياز السلطات الطائفية الأساسية على الرغم من أن القرار النهائي يتخذه مجلس الوزراء. ولكن مجلس الوزراء ليس "المطبخ" حيث يتم إعداد هذه التعيينات التي عادةً ما تُناقش بين القادة السياسيين الذين يختارون مرشحهم المفضلين. وعلى الرغم من كون التعيينات السياسية أمراً شائعاً في الديمقراطيات، فإن التعيينات اللبنانية تتخذ طابعاً أكثر طائفية ويتم استغلالها للمصالح والمكاسب السياسية. وهنا تصبح العلاقة حتماً علاقة رعاية.

بعد التعيين، يتحتم على الأشخاص المعيّنين أن يظهروا الولاء لأسيادهم. ومقابل تعيينهم، يقدمون خدمات لمدائهم ومجموعاتهم على حساب الآخرين أو في ما يشكل انتهاكاً للقوانين المطبقة.

باختصار، يمكن القول إن الطائفية هنا ليست فقط السبب الوحيد لعدم المساواة، بل هي أيضاً أحد أسباب الفساد.

يبقى الوضع السياسي "الأرض الخصبة" يُمارس فيها الفساد وينتشر في الأساس، الشعب اللبناني هو أساس السلطة والسيادة وهو يمارس هذه السلطات من خلال المؤسسات الدستورية التي يجب أن تراقب عمله من مبدأ العدالة وفصل السلطات. ولكن، الممارسات تتحدى المبادئ لأن الديمقراطية اللبنانية أصبحت واجهة تطفئ عليها الطائفية وتتميز بصيغة دقيقة لتقاسم السلطات ما بين المجموعات الطائفية ولا تترك مجالاً كبيراً للخلافات الديمقراطية في العمل أو المشاركة في عملية صنع القرار. ومن شأن هذا النظام السياسي أن يعزز الطائفية والفساد.

بالإضافة إلى ما سبق، لا وجود لمخطط سياسي شامل يفسح المجال للمنافسة السياسية كضرورة لديمقراطية حقيقية أو لنظام وظيفي قائم على الضوابط والتوازنات. تقوم الأحزاب السياسية عادةً على الانتماء الشخصي أو الطائفي المبني على العلاقات الشخصية والمحسوبيات. وتصبح الأحزاب السياسية مركبات سياسية لشخصية أو عائلة سياسية بدلاً من أن تكون اللاعبين الفعّالين في النظام السياسي. ولم يتم تحديد أي معارضة سياسية، والمعارضة الوحيدة التي ظهرت تم عزلها بشراسة أو وضعت خارج النظام السياسي.

في هذا السياق، ما زالت الطبقة السياسية تتحكم بالبلد وبموارده، وهي تمنع بالتالي عملية تبادل السلطة ودخول عناصر جديدة عليها وإذا ما صدف وتمكن أحدهم من الوصول فهي تصعب عليه

الأمر وتحاول دمجها في آلياتها أو تقصيه وتمنعه من ممارسة أي شكل من أشكال الممارسة السياسية الفعّالة. وإحدى أهم أدوات الطبقة السياسية هي الانتخابات العامة التي نادراً ما تتيح المجال أمام وافدين جدد. ولو كانت هذه الانتخابات تجري في محيط لا يخضع للمراقبة ووفق قوانين انتخابية عادلة تشجع على المشاركة العامة، لكان التغيير قد حصل ولكن لم تكن تلك الحال خلال الأعوام الثمانية عشرة الماضية، من جهة.

من جهة ثانية، أدى الوجود السوري في لبنان إلى تفشي تأثيره دون رادع وعلى نحو لا يمكن تجاهله على المؤسسات السياسية، السلطة القضائية، الإدارات العامة وعلى إيرادات الدولة الأساسية. هذا التأثير بدا واضحاً خلال الانتخابات، التعيينات الإدارية والسياسية، وفي عمليات صنع القرار التي لم تكن تترك المجال للقادة السياسيين للمناورة وأدت بالتالي إلى إضعاف المؤسسات.

وفي غياب الديمقراطية والمشاركة، تصبح المساءلة السياسية ضعيفة ويزدهر الفساد - أقله السياسي.

حكم القانون في لبنان في خطر، ما يسمح بالانتهاك المستمر للقوانين ويشجع الفساد كما ذكرنا سابقاً، تسود حالة من تجاهل القانون ليس فقط لدى المواطنين بل أيضاً لدى الدولة نفسها. فغياب الإرادة السياسية من جهة تؤدي إلى أساس تشريعي ضعيف (قوانين غامضة، ضرائب وقوانين إدارية ناقصة)، ومن جهة أخرى سوء تطبيق القوانين - القوانين الإدارية والجنائية لا تطبق عندما لا يتم التصدي للفساد ونشاطات الموظفين في الدوائر الرسمية بشكل منظم وشفاف. وبينما وضعت بعض القوانين التي تم سنّها على الرف، يتم انتهاك قوانين أخرى وتُفسر من الهيئات المنفذة بما يتناسب مع المصالح السياسية والشخصية. ولكن هناك تقييد على تطبيق القانون بشكل عام. في بعض الحالات الأخرى، يتم تطبيق الأحكام والقوانين جزئياً لأسباب سياسية وطائفية.

بالإضافة إلى ذلك، من السهل الاستنتاج أن لبنان قد شهد فشلاً في تطبيق الأحكام، فإلى جانب هيئات المراقبة، أخفقت السلطات المخولة بمراقبة عمل مختلف القطاعات، في مهمتها. أما الأسباب التي أعاقَت أداء تلك السلطات فهي السياسات والطائفية والمحسوبية والمحاباة.

قبل كل شيء، النظام القضائي ضعيف جداً ومهمش بشكل متزايد والاستقلال القضائي ليس آمناً ولا محترماً كما أن التعيينات القضائية غالباً ما تكون من صلاحيات الهيئة التنفيذية وتأتي كمكافأة أو عقاب للقضاة الذين خدموا مصالح السياسيين الفاعلين ومناصريهم. ويبقى القضاة من دون أية حصانة خاضعين للقيود الطائفية تحت رحمة السياسيين ويعجزون عن مراقبة الممارسات الفاسدة ويحلمون بالحكم باستقلالية وضمير صريح.

غياب تامّ لثقافة المساءلة والمسؤولية واليَتَهَمَا

يفتقد لبنان إلى ثقافة المساءلة التي من المفروض أن تسمح للمواطنين أن يحاسبوا أيّ شخص في وظيفة عامّة على أفعاله أو قراراته. كما أنّه لا وجود لأيّة آليّة واضحة لمراقبة ممارسات الفساد وقد أثبت نظام الضوابط والتوازنات الحاليّ بين التشريعيّ والتنفيذيّ فشله. فعندما تكون غالبية الوزارات في الحكومة بيد أعضاء في مجلس النواب مع كامل الحقّ في التصويت، يصبح مفهوم مراقبة الأداء على المحكّ بسبب تضارب المصالح.

أضف إلى ذلك أنّه في الأنظمة الديمقراطية، غالباً ما يكون مجلس النواب مقسماً بين موالاته ومعارضة فيما تتشكّل الحكومة من الغالبية التي رحبت بالانتخابات العامة. ولا يمكن اتّخاذ لبنان كميّار للحكومة إذ أنّه لا فارق واضحاً بين الموالات والمعارضة. في بعض الأحيان، يتمّ تشكيل الحكومة من كلّ من الفريقين وفي أحيان أخرى لا تستطيع الغالبية أن تحكم ولا يمكن للمعارضة مراقبة عمل الحكومة بحريّة ولا مساءلتها.

يعيّن القانون ثلاث هيئات مراقبة داخل الفرع التنفيذي لمراقبة أداء الحكومة الإداري والماليّ. والهيئات الثلاث هي: مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزيّة وديوان المحاسبة. وفيما المفاهيم النظرية التي تقف خلف إنشاء هيئات المراقبة ونطاق عملها هي عرضة للجدل في الإدارة العامة الحديثة، كانت هذه الهيئات التي تمّ إنشاؤها غير قادرة على إتمام مسؤولياتها. ويُعتبر التصميم الهيكليّ والقواعد والتدابير بالإضافة إلى مواردها البشرية والماديّة الملائمة من أبرز أسباب الوضع الحالي. وعلى الرغم من أنّه من المفترض أنّ تكون هذه الهيئات تتمتع بالحصانة الإدارية، تستمرّ التدخلات السياسيّة في تعطيل عملها. ولا يستطيع مجلس الخدمة المدنية أن يتّخذ القرارات الملائمة بحريّة من دون أيّ تدخل سياسيّ، وهو أيضاً يفتقر إلى الموارد البشرية الكافية لمراقبة القرارات الإدارية المتعدّدة والنشاطات التي تقع ضمن نطاق عملها. وحتى بعد المعايينة، من المحتمل أن تبقى القرارات الصادرة مفتقرة إلى الوضوح والحسم وهذا ما يترك مجالاً للشكّ في التطبيق. أمّا ديوان المحاسبة المؤتمن على المراقبة الماليّة فهو لا يزال يصارع بين آليات ما قبل المراقبة وما بعدها وهو يحاول أن يحدد أيّ هيئات حكوميّة يجب أن تقع ضمن نطاق عمله.

الإطار القانونيّ ضعيفٌ بشكل عامّ

يمكن تمييز إطار العمل القانونيّ في لبنان بإحدى النقاط التالية: التباس بعض القوانين الموجودة، وغزارة الأحكام غير الضروريّة، والخلل في التشريعات اللازمة.

إنّ غياب القوانين والأحكام المناسبة مع صعوبة الحصول على المعلومات يقودان إلى ممارسة الفساد من دون مراقبة. إلى جانب كون لبنان يفتقر إلى تشريع خاصّ ضدّ الفساد، وثمة نقص في الشفافية على كافّة المستويات. وبما أنّ عملية الحصول على

المعلومات العامة محدودة ولا تخضع لأيّة حماية ينصّ عليها التشريع بشكل واضح، فإنّ فرص سوء استخدام معلومات ذات فائدة عامّة والتلاعب بها ستزداد. ويصبح للشخص الذي يملك معلومات كهذه أفضليّة وتكون لديه فرصة باستعمال هذه المعلومات لمصلحته الشخصيّة. ويمكن أن يتمّ بيع هذه المعلومات لأشخاص مهتمّين مقابل سعرٍ مُحدّد أو خدمات أخرى.

ثمّ إنّ كثرة الأحكام غير الضروريّة التي تحكم مسألة محدّدة لا تخدم هدف ضبط قطاع أو تنظيم الشؤون العامة، إضافة إلى أنّ بعض هذه الأحكام والقوانين قد تكون متناقضة أو تهمل جوانب متعدّدة، فهي تشكل عائقاً عمليّاً وتقنيّاً لسير العمل. ويمكن لهذا الأمر أن يشجّع الأطراف المعنيّة في إيجاد التفاف حول هذه القوانين بهدف الاستمرار في العمل.

إنّ تسرّب معلومات لبعض الأشخاص ونكران المعلومات نفسها من أشخاص آخرين هو مظهرٌ أساسيّ للمحسوبيّة وهو يضع بعض الأشخاص في موقع ذي امتياز، خاصّة في المناقصات والامتيازات العامة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المصادر المتعدّدة مع المعلومات المتضاربة والمتناقضة بتعقيد الوضع أكثر فأكثر، وبالتسبّب بإرباك الجمهور ومحاربة المساواة بين الأفراد.

فعاليّة الدولة ضعيفة للغاية وأجهزة الدولة غير قادرة على القيام بمهامّها المحدّدة بشكل فعّال عندما يكون نظام الخدمات العامة قديماً والإدارة مسنّة والمعاملات الرسميّة الروتينيّة بطيئة، يصبح الفساد الطريقة المنتشرة لتسهيل العملية الإداريّة.

تأثرت الإدارة اللبنانيّة بنظام المعاملات الفرنسيّ كنتيجة للانتداب الفرنسيّ في العشرينيّات من القرن الماضي. ووضعت أساسات الخدمة المدنيّة العامة في عهد الرئيس فؤاد شهاب في الخمسينيّات. ومنذ ذلك الوقت، لم تجر أيّة محاولات جادة لتحديث النظام بمعزل عن إنشاء وزارات ذات خطوط جديدة. غير أنّ الإدارة أصبحت غير قادرة على مواجهة التحدّيات والحاجات المتزايدة.

وساهمت سنوات الحرب الأهليّة الطويلة والنزاعات التي مرّ بها لبنان في تعقيد الوضع بشكل كبير. ومن ثمّ، انقسمت الإدارة وصارت مشلولة غير فاعلة. أمّا الأجهزة المتوازية فوجدت أرضاً خصبة للانطلاق والعمل وزوّدت الأحزاب السياسيّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ بالخدمات العامة التي عجزت الحكومة المركزيّة عن تأمينها. وبينما كانت خدمات منظّمات المجتمع المدنيّ تطوغيّة، فرضت عدّة أحزاب سياسيّة غرامات ورسوم على المواطنين والناخبين. كانت فترة ما بعد الحرب واعدة بحكومة مركزيّة أكثر فعاليّة غير أنّ الممارسة والعادة استمرت، أيّ أنّ الناس بقوا متعلّقين بهذه السلطات التي تحوّلت من التزويد بالخدمات خارج آليّة الحكومة، إلى ممارسة ضغط على الحكومة أو توجيه مناصريها إلى داخل الإدارة لتعزيز عناصرها.

سياسيون ذوو نفوذ أو رجال أعمال، فإن القيود المفروضة على الحرية والاستقلالية في العمل لا تسمح لهذه المنظمات بأن تحارب الفساد وتسلط الضوء عليه داخل المجتمع أو الإدارة.

وتأكيداً على ذلك، إن المجتمع المدني غير قادر حتى الآن على مواصلة دوره في محاربة الفساد، ولا يزال يعاني مشاكل خطيرة في أساساته الهيكلية والوظائفية، كما أنه ليس محصناً ضد الفساد لأن له ملفاً كبيراً من المشاريع الممولة، فلا بد من اكتشاف طرق ممارسة الفساد. ويحتاج القطاع إلى إطلاق جهود داخلية ضد الفساد قبل التوسع في مجال أكبر. بالإضافة إلى ذلك، لا يتخطى عدد المنظمات غير الحكومية المتخصصة حالياً في محاربة الفساد أصابع اليد. فالتقارير الأساسية الصادرة عن المنظمات الفاعلة لا تذكر نشر الحوكمة الرشيدة ولا حتى محاربة الفساد. أما المشكلة الأخرى فتكمن في نقص الثقة وانتشار المنافسة بين المنظمات غير الحكومية وهذا ما يقوّض التعاون ويعرقل إمكانيات الحصول على مقاربات ناجحة لمحاربة الفساد.

يمهد التدهور في الوضع الاقتصادي الطريق أمام ممارسة الفساد إن التحديد الاقتصادي للفساد يربط ممارسات هذا الفساد باستمرارية الفرد والحاجات الاقتصادية. ويعاني لبنان من الدين العام الذي بلغ حوالي ٤٧ مليار دولار حتى نهاية العام ٢٠٠٨. ويعيش ٥٪ من السكان تحت خط الفقر ويعاني ٢٥٪ شروط معيشة قاسية. ففي هذه الحالات، تجد الممارسات التي تخالف المعايير الأساسية وتنتهك القوانين والأحكام المطبقة مجالاً لسد حاجات الإنسان وضرورات استمراريته.

من جهة، يقوم المواطنون الذين يعانون مشاكل اقتصادية كبيرة ونقصاً في الموارد المالية، بتقديم مصالحهم الشخصية وتصوراتهم على أنها أولوية. فإذا حصلوا على فرصة لخفض التكاليف الثانوية، لا يترددون في فعل ذلك ولو خالفوا الأحكام وانتهكوا القوانين. ومن هنا يأتي تأمين المستلزمات الحياتية في المرتبة الأولى.

ومن جهة أخرى، لا يرفض موظفو الدولة، الذين يعتاشون من دخل محدود بالكاد يؤمن لهم مستوى عاديًا من العيش، أن يحصلوا على مصدر دخل إضافي. فالرشوات المتفشية في الإدارات العامة لا تسهل المعاملات فحسب بل تساهم في رفع مستوى معيشة موظفي الدولة. وعادة ما تتطور الرشوات إلى دفع حوافز لموظفي الدولة إلى حد أن يوقف هؤلاء الموظفون تسيير المعاملات للحصول على المال.

من الواضح أن أسباب الفساد في لبنان ليست فريدة. فالفساد نتاج تاريخ من الزبانية، الحرب الأهلية المدمرة والصراعات المختلفة، الإقتصاد المتقل بالدين العام، بالإضافة إلى نظام ديمقراطي سياسي غير متماسك، وفوق كل شيء طائفية متجذرة تتداخل مع أسباب أخرى وتخلق عقبات خطيرة.

بالإضافة إلى ذلك، نجد أن الكثير من القوانين المطبقة قديمة وأن قوانين أخرى ضرورية لتنظيم المستلزمات الحديثة لم يتم سنّها. على ضوء هذا الأمر، وفي مجال التطبيق، تمّ تعديل بعض الإجراءات لتسيير مسائل الناس والأعمال ولكن في غياب نصّ صلب، تبقى درجة معينة من التأثير في يد الهيئات التنفيذية. ويمكن لهذا الأمر أن يفسح المجال للتلاعب بهذا النوع من الصلاحيات وسوء استخدامها.

مع وجود إدارة قديمة مر عليها الزمن وتفتقر إلى الهيكلية التقنية والتواصلية الحديثة التي من شأنها تسهيل معاملات المواطنين، تصبح الروتين من أبرز خصائص هذه البيروقراطية غير الكفوءة. وقد تحتاج معاملة سهلة لأكثر من خمسة عشر توقيعاً وتدوم لعدة أسابيع. كما أن الرشوات تصبح وسائل لخفض التكاليف والخسائر في الوقت والطاقة. ويتحوّل هذا الأمر إلى مشكلة عندما تصبح الممارسة عادة متفشية ومقبولة ضمن الإدارة ومن قبل المواطنين بدلاً من أن تكون ظاهرة يجب إيقافها وإدانتها.

بحسب الكثيرين، إن جهاز دولة ضعيف كان هدفاً منذ البداية وليس نتيجة سلسلة من العوامل المترابطة. فقد تمّ تصميم جهاز الدولة بشكل يسمح بمراقبته وتلاعب النخبة السياسية وقادة المجموعات الطائفية به. ولم تكن الإدارة اللبنانية مزودة بالقدرات والموارد والبنى الضرورية للعمل بفعالية وكفاءة واستقلالية بمنأى عن التأثير الخارجي والتدخلات السياسية.

الغيرة العامة التي كان من الممكن أن تشكل حاجزاً في وجه الفساد هي ضعيفة.

أن نسبة كبيرة من اللبنانيين لا تتخذ مواقف إيجابية تجاه الدولة ومؤسساتها، فموقف اللبنانيون تجاه الإدارة سلبي للغاية بحيث يعتبرونها كهفاً للفساد يمتص أموالهم من خلال الضرائب المفروضة عليهم دون تقديم الخدمات النوعية بالمقابل. وبهذا، يميل المواطنون إلى انتهاك القوانين وتخطي الأحكام ليس بهدف تجنب القيود المرهقة فحسب، بل لمعاقبة الدولة "الشريرة" وللمحافظة على مواردهم المالية.

مع انتشار ثقافة المصلحة الشخصية والفردية، نجد نقصاً عاماً في الوعي الاجتماعي حول النتائج الخطرة والسلبيّة المتأبّية عن الفساد بجميع مستوياته وجوانبه. فالناس يميلون إلى تقبل ممارسات الفساد ويسلطون الضوء في بعض الأحيان على هذه الممارسات كعوامل تهدف إلى إنجاز وضع أفضل في المجتمع بغض النظر عن قلة أخلاقياتها.

المجتمع المدني والإعلام غير قادرين على لعب دوريهما في مراقبة صنع القرار والتطبيق في بلد تسيطر عليه مراقبة حرية التعبير ويخضع فيه دور الإعلام والمجتمع المدني للقيود، يمكن أن ينتشر الفساد بسهولة. وإلى جانب كون بعض وسائل الإعلام عرضة للتلاعب ويملكها أو يدعمها

الحلول المحتملة للفساد في لبنان

يشكل فهم أسباب الفساد في لبنان والموافقة عليها الشرط الأساسي لوضع الحلول المحتملة. تتأرجح أسباب الفساد ما بين القطاع الاجتماعي والسياسي والهيكلية والاقتصادي. وكما تم التطرق في الفصل السابق حول أسباب الفساد المحتملة في لبنان، فإن الأسباب هي:

- الطائفية التي تُعتبر السبب الأساسي للفساد في لبنان وتنتج عدم مساواة كبيرة بين المواطنين.
- الوضع السياسي الذي يشكل أرضاً خصبة لتفشي الفساد.
- انتهاك القوانين بشكل متكرر وهذا ما يضع القانون في خطر.
- إطار عمل قانوني ضعيف يتميز بالالتباس أو بالخلل في القوانين والتشريعات الأساسية.
- جهاز دولة غير كفؤ، لا يستطيع إتمام مهامه المحددة بفعالية.
- إقتصاد غير متطور في بعض القطاعات وخاصة الزراعي ومستويات فقر متزايدة.
- غياب تام لثقافة المساءلة والمسؤولية وآليتهما.
- عدم قدرة المجتمع المدني والإعلام على اتخاذ دور فعال في مراقبة عملية صنع القرارات وتطبيقها.
- الشعور بالغيرة العاقبة غير جذبي.

إنطلاقاً من هذه النقاط، لا بد من أن تُوجّه الحلول المحتملة للفساد في لبنان هذه الأسباب ونتائجها نحو خيارات محدّدة للسياسة العامة وخطط العمل الخاصة بتدابير مكافحة الفساد. وتتماشى هذه الحلول بعفوية مع طبيعة أسباب الفساد.

ومن البديهي أن إلغاء الفساد هو المفتاح والعلاج الضروري للفساد في لبنان. فالمواطنون يحتاجون إلى أن يُعاملوا حسب مهاراتهم الشخصية، لا حسب المعتقدات الدينية. كما أنه يحق لأي فرد أن يتبوأ المناصب العامة على أساس الكفاءة وليس لأنه ينتمي إلى مجموعة سياسية أو طائفية معينة. وعلى جميع المواطنين أن يتساووا أمام القانون بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو الديني وبعيداً عن ولائهم لهذه الشخصية السياسية أو تلك.

كانت المادة ٩٥ من الدستور اللبناني تلحظ المناصفة الطائفية في تقسيم السلطة السياسية وبالتالي المناصب العامة. ولكن التعديل الذي أدخل هذه المادة عام ١٩٩٠ لحظ إزالة الطائفية السياسية ودعا إلى إلغاء مبدأ التمثيل الطائفي في الوظائف العامة والمؤسسات القضائية والعسكرية والأمنية وكذلك في الهيئات العامة والمختلطة، وتمت الاستعاضة عنه بمبدأ الخبرة والكفاءة. ثمة ضرورة ملحة للعمل فوراً بهذا الحكم وباتخاذها كخطوة ضرورية لإبطال القاعدة القائلة بأن وظائف الدرجة الأولى مقسمة بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين لتصبح على أساس الكفاءة والخبرة.

بعد اتفاق الدوحة في أيار من العام ٢٠٠٨، برز الإصلاح الانتخابي على رأس أولويات الحكومة اللبنانية الجديدة. اما قاعدة هذا الإصلاح إرتكزت على مشروع قانون "قواد بطرس" الانتخابي الذي تضمن العديد من الإصلاحات والذي قدمته "الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية" المعينة من قبل الحكومة اللبنانية عام ٢٠٠٥.

في تشرين الأول من العام ٢٠٠٨، أقر المجلس النيابي اللبناني قانوناً إنتخابياً جديداً. وعلى الرغم من المجلس النيابي اللبناني لم يقر مشروع قانون فؤاد بطرس كما ورد من قبل الهيئة، غير أن القانون الجديد تضمن بعض الإصلاحات المنتظرة أهمها السماح وفق القانون لهيئات المجتمع المدني المختصة بمراقبة الإنتخابات النيابية وتحديد سقف للإنفاق الانتخابي بالإضافة إلى إصلاحات أخرى.

ويعاني النظام السياسي الحالي خلافاً لا يمنع تطبيق الضوابط والتوازنات التي تساهم في الحد من الفساد ونشر المساءلة فحسب، بل إنه يقوّض الممارسات الأساسية التي تتعلق بالديمقراطية والمشاركة العادلة. ويبقى إصلاح النظام السياسي الهدف المطلق ولكن يجب أيضاً اعتباره إنذاراً. ومن خلال قيود النظام الحالي، من شأن مراجعة نظام فصل السلطات بين مختلف أقسام الحكومة أن يزيد من الضوابط والتوازنات. ولتجنب الركود السياسي وضعف السلطة، على المجلس التنفيذي القيام بعمله في تطبيق سياسة الحكومة بعيداً عن المجلس التشريعي الذي يجب أن يضطلع بكامل سلطته في مراقبة تطبيق السلطات التنفيذية. أما المبادرات الأساسية كالفصل بين عضوية المجلس النيابي والحقيبة الوزارية فهي لا تهرّ النظام السياسي الحالي أو تعرّضه للخطر ولكنها تُعتبر خطوة باتجاه مراقبة الفساد.

إن وجود حكم قانون صارم هو شرط أولي لمحاربة الفساد. وعلى الرغم من أن الاتجاه الحديث يسير نحو دور محدود للدولة لصالح القطاع الخاص والمجتمع المدني، ففي حالة حكم القانون يجب أن يتم تعزيز سلطات الحكومة ولا يتوقع أن تنسحب من مسؤولياتها في هذا المجال. كما يجب تقوية حكم القانون وفرضه واحترامه من قبل المواطنين والسلطات المطبقة أيضاً. وعلى مختلف الأحزاب أن تخضع للقوانين والأحكام المرعية الإجراء لأن حكم القانون الذي يكون صلباً يحمي كافة الحقوق والمصالح ويوازن بين المصالح المتضاربة ويخفف عدد النزاعات. ويشكل الإصلاح في الجسم القضائي عنصراً في خطة العودة إلى حكم القانون وبالتالي محاربة الفساد. فالسياسيون يتلاعبون بالجسم القضائي، ليس في ما يختص بالتعيينات فحسب، بل في الأحكام أيضاً. فيجب أن تشكل استقلالية الجسم القضائي القاعدة الذهبية التي لا ينبغي مخالفتها. ولهذه الغاية، من الضروري التقيّد بسلسلة من التوصيات الصادرة عن القضاء وبعدد من القوانين المقترحة. بالإضافة إلى ذلك، على القضاء أن يكون محصناً من التأثيرات الخارجية ومزوداً بالمعايير الأخلاقية العالية والموارد المالية أو المعدات اللازمة ليتمكن من تأدية دوره بنزاهة ويقوم بتسوية النزاعات والمقاضاة القائمة على روح العدالة والمساواة.

على صعيد آخر، من الضروري الاهتمام على وجه الخصوص بهيئات المراقبة التي من شأنها مراقبة أداء موظفي الدولة وتأمين الالتزام بالقوانين والأحكام الإدارية والمتعلقة بشؤون الموظفين. وتتلخص الخطوة الأولى في التفكير في الحاجة لوجود

هذه الهيئات. حتّى الآن، لم تتمكّن الإدارة العامة الحديثة أن تقنع السياسيين والممارسين حول احتمال إدارة البيروقراطية الحالية وتطبيقها مع حد أدنى من التدخل من أي هيئة مراقبة ويمكن اعتبار هذا الحد الأدنى من التدخل درجة غير ضرورية في التسلسل الهرمي الذي يجب التخلي عنه. بناءً على ذلك، يتمحور القرار الضاغط والطارئ، حتّى وإن كان لفترة انتقالية، على التنقيح الجوهرية لتنظيم هذه الهيئات وولايتها ونطاق عملها القانوني بعيداً عن الهيكلية البيروقراطية القديمة القائمة على التوازن الطائفي.

أدت الاعتبارات الطائفية إلى ازدواجية غير فعّالة في العمل وتداخل السلطات. من شأن الخطوات اللاحقة أن تكون استكمالاً، ومن الضروري تأمين حصانة هذه الهيئات في وجه التدخلات السياسية. بالإضافة إلى ذلك، لا يشكل وجود الأمن في المكتب التدبير الوحيد ولا يعكس بالضرورة هذه الحصانة. وإن كانت هذه الهيئات تهدف للعمل بفعالية وكفاءة، يجب تزويدها بالموارد البشرية والمادية اللازمة لتعزيز مكانتها في تطبيق المراقبة على كافة الهيئات العامة وبالتالي مساءلة موظفي الدولة قبل السياسيين. ومن الضروري أيضاً إعطاء هذه الهيئات صلاحيات كبيرة لاتخاذ القرارات وفرضها ضمن إطار عمل واضح لتطبيق آليات الردع والعقوبة من دون التدخلات السياسية والعقبات. وعلى نشاطات هذه الهيئات وقراراتها أن تكون بحد ذاتها شفافة وعامة. يقود هذا الأمر إلى إبراز أهمية كبيرة لمتابعة إنشاء مكتب مستقل للتحقيق في الشكاوي وهو أيضاً يجب أن يكون حصيناً ومستقلاً عن التنفيذي والتشريعي. كما يجب على هذا المكتب أن يخدم المواطنين ويعمل على أساس مطالبهم ومصالحهم.

كما أنه من الضروري وضع إستراتيجية وطنية لمحاربة الفساد وذلك من خلال مقارنة تشاركية تجمع ما بين مختلف أصحاب المصالح. ولا يجب أن تكون هذه الإستراتيجية حكومية فقط بل يجب أن تشمل أيضاً القطاع الخاص والمجتمع المدني. وعلى الإعلام أن يضطلع بدور أساسي لهذه الغاية ومن الضروري أن تكون الإستراتيجية شاملة وقابلة للتطبيق ومؤيدة من مختلف أصحاب المصالح. أما التعزيز السياسي فهو ضروري ولكنه ليس شرطاً أساسياً.

ضمن إطار العمل هذا، على لبنان الاعتراف بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية حول الفساد لسنّ تشريعات جديدة ومراجعة القوانين والأنظمة المرعية الإجراء أو تفعيلها تماشياً مع هذه المعاهدات. وحتّى من دون الانضمام إلى تلك المعاهدات، على الحكومة أن تكون فعّالة في جعل الحسابات والسجلات والإجراءات والتقارير والعقود والأحكام العامة أكثر شفافية ومفتوحة أمام الجمهور العام. وعليها أن تدرك أنه من مصلحتها أن تتخذ تدابير كهذه. وتبرز حاجة ملحة لوضع مجموعة من القوانين المطبقة والتي يجب أن تضم قانون المساءلة وقانون حرية الحصول على المعلومات العامة. من المهم أيضاً أن تترافق هذه القوانين مع آليات تطبيق شفافة وقابلة للتطبيق لتجنب العادة القديمة بتعليق القوانين ووضعها على الرف.

مع الثقافة والمحيط اللبنانيين. من الضروري أن يكون القرار بتحديث النظام مبنياً على أساسات اقتصادية وعلمية وألا يكون متأثراً بالاعتبارات السياسية التي أثبتت فشلها بشكل واضح.

إلى جانب ذلك، على الحكومة أن تعيد النظر في جداول أجور موظفي الدولة. فمع الطلب المتزايد وارتفاع تكاليف المعيشة في لبنان، لا تعد الأجور الحالية في القطاع العام (والخاص أيضاً) كافية. وبدل اللجوء إلى موارد دخل إضافية ولكن غير قانونية من خلال الرشوات والفساد، يمكن لزيادة الحد الأدنى للأجور وتأمين حوافز أفضل وتعويضات أن تمنع موظفي الدولة من التورط في ممارسات الفساد. ويجب أن تكون الأجور في القطاع العام مساوية، أو حتى أعلى، لتلك الموجودة في سوق العمل وتحديداً في القطاع الخاص.

ومن شأن المقاربة الاقتصادية التي تُعتبر حلاً للفساد في لبنان أن تخضع لإعادة نظر دقيقة. كما أن الخصخصة وإزالة العوائق يمكن أن يكونا عنصرين لآلية استراتيجية فعلية لمحاربة الفساد. غير أن فوائد إضافية تساهم في إنتاج مداخيل فورية للخزينة العامة وخدمات أفضل للمواطنين. وهي عندما تقوم الدولة بتحرير بعض المرافق العامة من خلال خفض التدخلات أو نقل إدارتها إلى القطاع الخاص، فيتم الحد من استغلال السلطة من قبل السياسيين الذين يتحكمون بالإدارة وبالتالي ينخفض سوء استخدام موظفي الدولة لها أيضاً. ويصبح من الصعب على المواطنين أن يلجأوا إلى الرشوة في شركات القطاع الخاص والتي يساهمون في الدفع فيها، كما أنه من غير المحتمل أن تقوم الشركات الخاصة بقبول الرشوات مقابل الخدمات التي من المفترض "بيعها" وليس تسليمها مجاناً كما هي الحال في القطاع العام.

في النهاية، في السوق منافسة كبيرة، و يتخذ عنصر إرضاء الزبون دوراً مهماً في إنتاج مردود إضافي. ولكن، من غير الضروري القول إن عملية الخصخصة وإزالة العوائق الكاملة عليها أن تكون شفافة وتنافسية بشكل كبير وإلا فسوف تفتح مجالاً آخر للفساد.

القطاع الخاص يجب أن يكون شريك كامل في جهود مكافحة الفساد. فمن خلال إشراك هذا القطاع الحيوي يظهر تأثير مزدوج هو إنتاج دعم إضافي لمعالجة الفساد وحل أية مشاكل تواجه القطاع. ويهتم القطاع الخاص باستمالة الدولة في جهوده الإصلاحية. ففي حال تم الإصلاح، فإن سوء استخدام السلطة والتلاعب بتفسير الأنظمة اللذين يضيفان تكاليف غير قانونية إلى القطاع الخاص سينخفضان أو حتى يتوقفان تماماً. وستخرج المنافسة الحرة التي تشكل الركن الأساسي للقطاع الخاص من تحت رحمة الموجودين في السلطة وتلاعبهم.

بالإضافة إلى ما سبق، من المهم أن يعتمد القطاع الخاص الشفافية والمساءلة كقاعدة تحكم عمله. وهناك مجموعة من

ومن الضروري أن تعتاد الهيئات العامة بما فيها مختلف الرئاسات والوزارات على إصدار تقارير عامة عن عملها وأدائها ونشرها. ويجب أن تكون هذه التقارير مصممة لتتوافق مع مصالح الجمهور كما أنه من المهم إعطاء المواطن الفرصة والمعلومات للنظر في أداء الدولة ومساءلتها بما أنها من المفترض أن تخدم مواطنيها. ومبدأ الشفافية هذا يجب أن يطبق على الموازنة العامة التي يجب أن تكون عملياتها وأرقامها وتفسيرها وأهدافها مفتوحة أمام تدقيق الجمهور وآرائه. إن مشاركة المجتمع المدني والشعب في تحضير الموازنة العامة ومناقشتها والتصديق عليها وتطبيقها لا تؤمن عملية مساءلة وشفافية فحسب، بل تشكل دعماً عاماً لسياسات الدولة المالية والاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، على الإدارة الحديثة أن تكون مبنية ومصقولة بشكل جيد وبالتالي فعالة وكفوءة. ويجب أن يتحول منطق الإدارة اللبنانية إلى خدمة المواطنين والاستجابة لمصالحهم وطلباتهم. وعلى ضوء هذا الأمر، لا بد من خفض عدد القطاعات العامة من خلال تقليص المناصب التي أصبح بعضها قديماً ولم تعد تلبي متطلبات الإدارة الحديثة وتحديات التكنولوجيات الجديدة. وبالتالي، من الضروري إعادة النظر في التنظيم العام وبنية الإدارة اللبنانية بهدف تجنب تداخل السلطات والأحكام وازدواجيتها بين مختلف الوزارات والهيئات. وخلال إعادة النظر في الأحكام القضائية وإذا ما كان وجود بعض الوزارات ضرورياً، تحتاج الحكومة إلى أن تقدّر الحاجة إلى سلسلة من الهيئات العامة التي غالباً ما تشمل ازدواجية بين عمل الوزارات أو تأخذ مكانها أحياناً.

إنّ تسهيل المعاملات الإدارية وتوضيحها هي من المفاتيح المهمة، فهي تسهل التفاعل بين المواطن والإدارة ويسمح لهذه الأخيرة أن تخفّض من الإجراءات الطويلة والروتين الحكومي المزعج. أضف إلى ذلك أن إطلاق الحكومة الإلكترونية وإدخال المكننة (التقنية الأوتوماتيكية) تساهم في تسريع معاملات المواطنين بشكل كبير وتعزز الفعالية الإدارية وتخفف فرصة الفساد. كما أن نظاماً يتميز بالمكننة يكون أسهل للتدقيق وتتم مراقبة الموظفين بشكل أقرب.

في موازاة ذلك، يجب إعادة النظر في السياسات المتعلقة بالموظفين، فالقوانين الإدارية المطبقة التي تعود إلى العام ١٩٥٩ لا تتماشى والمعايير الحديثة لإدارة الموارد البشرية التي تستلزم تخصصاً وتدريباً وتطويراً في المهنة وتقييم الأداء وإرشاد الموظف وتقديم الاستشارة له بالإضافة إلى وجود فريق عمل إلى جانب إغناء الوظيفة وتفصيلها وتحديد المناصب والتواصل الداخلي والتحفيز. أما المواضيع مثل الاندماج في نقابة والمفاوضات الجماعية والفرص العادلة ومحيط العمل فيجب إدراجها أيضاً على جدول العمل. إن الممارسات الحديثة في إدارة الموارد البشرية في القطاع العام يزود لبنان مجموعة واسعة من الحالات والممارسات الفضلى للإفادة منها والتكيف

معايير وقواعد الممارسة التي على القطاع التزامها بهدف تحسين الصورة العامة التي تشكل أرضاً خصبة لممارسات الفساد واستغلال الزبائن. كما أنه من مسؤولية الدولة أن تدخل قوانين جديدة أو تحسن تلك الموجودة تماشياً مع التطورات المتزايدة في هذا القطاع وبشكل خاص في مجالات التكنولوجيا والاتصالات.

وإنّ المجتمع المدني في لبنان يمثل المصالح العامة ويدافع عنها، فهو يحتل مركزاً فريداً في مكافحة الفساد. كما أنّ المجتمع المدني مدعو إلى مراقبة الشؤون العامة بفعالية عبر تأدية دور الحارس المراقب والذي يطلق صفاة الإنذار. وبالفعل، لقد عمل المجتمع المدني على هذه الجبهة وقتاً طويلاً ومن الضروري أن تتوسع جهوده النشطة نحو إنشاء تحالفات والدخول في شراكة مع مؤسسات الدولة من خلال ضمّ مختلف القوى لمحاربة الفساد. ودلت التجربة على أنه من الشائع أن ينضمّ الشباب إلى الأحزاب السياسية وأن يحدّدوا هويّتهم ضمن مجموعات طائفية على أن يجذبوا إلى المنظّمات غير الحكومية والتطوّع في عملها. من المهمّ جداً أن يعيد المجتمع المدني النظر في المقاربات والاستراتيجيات للوصول إلى هذه المجموعة من المواطنين واستمالتهم إلى جانبها.

أضف إلى ذلك أنه على المجتمع المدني التيقّظ حول إشارات الفساد السائدة. ويُفترض بالقطاع الخاص أن يعالج المشكلة من خلال إطار عمل عام يحتوي قواعد الممارسة وإرساء الشفافية والمساءلة والمصادقية كمواضيع للحكم ضمن المجتمع أو المحيط.

أمّا دور الإعلام في محاربة الفساد فهو محدود مع وجود النظام السياسي الحالي بسبب الولوج المحدود للمعلومات وضعف حكم القانون. على الإعلام أن يكون قادراً على ممارسة دوره في المساءلة والتحقيق في الفساد وعرضه على جميع المستويات وفي كافة المجالات. غير أنّ الإعلام نفسه عليه اتّباع الشفافية والمساءلة في عمله وأدائه عبر إرساء معايير عملية ونظام الممارسة الجيدة بهدف تحقيق الحصانة ضدّ التدخلات الخارجية والتلاعبات سواء أكانت من السياسيين أم من الرأسماليين.

في ثقافة تهيمن عليها روح الفردية والمصلحة الشخصية، وحيث حسّ المسؤولية العامة هو متدنٍ، من الضروري زيادة الوعي العام على الفساد في أسبابه وتكاليفه ويكون علاج ذلك من خلال إعادة إحياء ضمير الأفراد. من شأن هذا أن يندمج في التربية المدنية في المدارس وفي المحاضرات الجامعية. ويمكن للتعليم وتدريب الطلاب على حقوقهم وترسيخ روح الانتماء إلى الوطن بدل الانتماء إلى المجموعات الطائفية أن تساهم في تحويلهم إلى مواطنين أفضل. وتتخذ الجامعات دوراً حيويّاً في دمج الطلاب في مجتمع مدني.

على المواطنين أن يكونوا على علم بأن لديهم حقوقاً فردية كمواطنين وهذه الحقوق ليست قابلة للتنازل أو التأويل. ولكن في المقابل ثمة مسؤوليات محدّدة، على المواطنين الالتزام بها واحترامها. وتضمّ هذه الحقوق الخدمات (التي تُعتبر من حقّ المواطنين وهم يدفعون مقابل الحصول عليها)، والحرية والتمثيل والمشاركة السياسية وسواها من الحريات والاستقلالية. ولا تخضع هذه الحقوق لأيّة مساومة في أيّة سوق. كما أنّ على المواطنين أن يتعلّموا كيفية الالتزام بالواجبات العامة والمسؤوليات والتقيّد بها. ومن الضروري أن يكون احترام القانون والامتناع عن القيام بأعمال غير قانونية بما فيها دفع رشوى بالإضافة إلى واجبات المواطنين في تعزيز التعليم وعموميّته.

خلاصة القول إنّّه يجب أن تأخذ اقتراحات علاجات الفساد النقاط التالية بعين الاعتبار:

الفساد ليس نتيجة عمل واحد كما أنه ليس من مسؤولية فرد أو مجموعة. وبالتالي، فإنّ محاربة الفساد ليست محدودة بعمل محدّد ولا تصبح ممكنة من دون جهود مشتركة.

على الأهداف أن تبقى واقعية فليس من بلد لا يعاني مستوى معيناً من الفساد. ويكمن السؤال والتحدّي في كيفية التقليل من أثر الفساد في لبنان ومن ثمّ إزالة مقوماته ومحاربة أسبابه.

على العلاجات المتعلّقة بالسياسة أن تقوم على ثلاث مراحل: قصيرة ومتوسطة وطويلة، ويجب أن تكون جميعها متداخلة.

إنّ السير نحو بلد خالٍ من الفساد عليه أن ينطلق من إرادة الناس ومن إدراكهم وتفكيرهم.

يتمثّل العنصر الأساسي لمحاربة الفساد في وجود إرادة سياسية واضحة وقوية وغير مشروطة. ولتحقيق أيّ نجاح في الجهود لمكافحة الفساد، لا مفرّ من أن تلتزم به مختلف المجموعات السياسية، كما أنه على الدولة أن تكون جازمة وتقوم بشراكة القطاع الخاص والمجتمع المدني وموظفي الدولة بالإضافة إلى المواطنين.

وفي السعي لمحاربة الفساد، على اللبنانيين أن يطرحوا مسبقاً سؤالاً أساسياً: "إلى أيّ وطن يطمحون؟" هل يريدون دولة عادلة حيث يتمتّع الجميع بفرص متساوية بالحقوق والمسؤوليات نفسها؟ هل يريدون حكومة قويّة؟ وما الذي يجب أن يسود: الفردية الطائفية أم المواطنة؟ إن إرساء تفاهم حول هذه التساؤلات يجب أن يشكّل البداية الصحيحة.

خيارات السياسة العامة وخطط العمل لأخذ تدابير من أجل مكافحة الفساد

يتمثل الطريق المختصر لتحقيق خيارات السياسة العامة هذه في القرار السياسي الصلب الدائم لمحاربة الفساد. وتعتبر شروط هذا القرار الإرادة القويّة والدعم بالإجماع والتصور الشامل. فعندما تتوفر هذه الشروط الأساسية ويتمّ اتخاذ القرار، تصبح خيارات السياسة العامة تظهيراً لهذا القرار وبالتالي يتمّ تطبيقه بمزيدٍ من الفعاليّة والكفاءة.

سياسة رقم ١ تنشيط الإدارة

أمّا خيارات السياسة العامة الجديدة، بالنظر لتعزيز مبادرات مكافحة الفساد، فيجب أن تتمّ صياغتها في خطة عمل عملية وملموسة حيث يُعالج كل قطاع على حدة بمقترحات السياسة التي تكون موضوعة حسب الأولويات. ويُصار إلى توجيه توصيات السياسة العامة إلى مختلف المسارات.

سواء أكانت موضوعة في خانة الإصلاح أم التطوير، فإن أكثر خيارات السياسة العامة الملموسة هي إعادة إحياء الإدارة اللبنانية وتحسينها بوجه الفساد. وتشكّل الإدارة العامة غير القادرة والتي تعاني الفساد، العائق الأساسي في بناء دولة حديثة. وبالإضافة إلى الفشل في اللحاق بالتطورات المستمرة بسبب سنوات الحرب الأهلية الطويلة، أصبحت الإدارة اللبنانية مسيّسة بشكل كبير وقد تلاعب بها القادة السياسيون. كما أسندت عدّة مناصب لأفراد في الميليشيا وتمّ ملء مناصب أخرى بحسب المحاباة السياسية والطائفية بدل الكفاءة والقدرات. وأصبحت الإدارة متضخّمة مع وجود أكثر من ١٨٠,٠٠٠ موظّف لا ضرورة لوجودهم جميعاً.

وبينما كانت الدول الأخرى تشهد تقدّماً سريعاً في التكنولوجيات الحديثة والاتصالات وتسهيلات في المعاملات الإدارية وإزالة الزوائد في الإجراءات الشكلية بالإضافة إلى تعزيز الخدمات العامة عن طريق الخصخصة، كانت الحرب تترك الإدارة وبنيتها الماديّة في حطام ودمار.

تمة مجموعة خطط عمل المترابطة التي يجب اعتمادها وأتباعها وقد بدأ بعضها يُطبّق:

تقليص الحجم: إطار الإدارة كبير جداً بالنسبة إلى بلد بحجم لبنان. من شأن إنشاء خدمة عامة ثابتة وفعالة ومهنية أن يؤمّن تسليم الخدمات نفسها بفعالية مع عدد أصغر من الأقسام والموظّفين. وبالتالي يجب أن يتمّ فحص دور الأجهزة الرقابية ودورها المستقبلي على الدوام.

إعادة هيكلة: إن الهيكلية الإدارية معقّدة، فنجد في مختلف الوزارات أقساماً تتضمّن الوظائف نفسها وتتداخل فيها السلطات وأحياناً تتصارع في ما بينها. ويجب إذاً أن يتمّ إلحاق الوحدات بالأقسام أو بالوزارات المختلفة، ومن الضروري تحديد نطاق عمل كل منها.

نموذج للوظائف الجديدة: بالإضافة إلى تقليص الحجم وإعادة الهيكلة، يجب التخلّي عن الكثير من المناصب. فبسبب التقمّ

التكنولوجي وحده، أصبحت مئات المناصب في الإدارة اللبنانية تُعدّ قديمة بينما يجب إدخال مناصب أخرى إلى الإطار. كما أنّ الحاجة ملحة لتقييم وتحليل ووصف وظيفي شاملة وعلمية تهدف إلى إزالة المناصب غير الضرورية وإدخال تصنيف جديد للوظائف وكوادر المناصب لاستبدال الوظائف الحالية القديمة.

تصوّر جديد للموارد البشرية: مع وجود نظام وظيفي جديد وتخطيط للمناصب، يجب أن يهيمن تطوير الموارد البشرية على الإدارة. وهذا الأمر يفرض إرساء سياسات وإجراءات منقّحة متعلّقة بالموظّفين من خلال إدخال معايير الكفاءة مجال التوظيف والترقية وسواهما. من شأن هذا أن يقلّل من دور السياسيين وتدخلاتهم في العملية ويوقف ولاء الموظّفين للأشخاص الذين عيّنوهم.

نظام المكافأة والعقاب: يجب أن تتمّ مساءلة موظفي الدولة أمام هيئات المراقبة وليس أمام السياسيين. بالإضافة إلى ذلك، عليهم أن يدركوا أنهم يعملون للحكومة ويخدمون الشعب ولا يخضعون لسلطة أيّ وزير أو مدير عام، بل يخضعون لأحكام القوانين والأنظمة الإدارية. من الضروريّ إذا إرساء النظام والإجراءات الجديدة لمراقبة عمل الموظّفين ومساءلتهم. ويستحقّ موضوع إنشاء وحدات أو مكاتب الموارد البشرية في كلّ إدارة عامّة أن يلقي اهتماماً، وأن تقوم المكافآت على أساس الكفاءة والإنجازات بينما على العقاب أن يكون عادلاً وعمّاماً. كما أنه من الضروريّ التفكير في إزالة الحصانة عن موظفي الدولة.

الأجور: إنّ انخفاض الأجور في القطاع العام مقارنةً بالقطاع الخاصّ تخلق الحاجة إلى إيجاد مدخول إضافي، وهذا ما يساهم في انتشار الفساد بين موظفي الدولة. بالإضافة إلى ذلك، ومنذ بداية التسعينيات، تمّ إنشاء إطار موازن من الموظّفين مؤلّف من متعاقدين ومستشارين جرى توظيفهم على أساس عقود كجزء من تمويل دولي وأجنبي وكانوا يتقاضون أكثر من موظفي الدولة. وسببت هذه الازدواجية مع التمايز عقدة إضافية في مشكلة أجور موظفي الدولة وبالتالي يجب إعادة النظر في سلم الأجور وربط كلّ منها بمنصبه.

تسهيل المعاملات: عندما تستغرق معاملة واحدة شهراً كاملاً و١٥ توقيعاً، من السهل أن يجد الفساد فرصة سهلة لينتشر. هناك حاجة ملحة لإيقاف الروتين الإداري وخفض المتطلبات الإدارية غير الضرورية وتسهيل المعاملات. ويشكّل نظام الشباك الموحد للمعاملة في كلّ الإدارات العامة حلاً محتملاً وقابلاً للتطبيق. كما أنه يجب التفكير في الحدّ من التفاعل بين موظفي الدولة والجمهور.

التعليم: على موظفي الدولة أن يدركوا عيوب الفساد وتداعياته على المستويين المؤسّساتي والشخصي. ومن المهمّ أن يعلم المواطنون بحقوقهم حيال القطاع العام الذي يجب أن يستجيب للمواطنين دائماً.

الحكومة الإلكترونية: من الضروريّ أن يتمّ استثمار التطوّر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسريع عملية المعاملات الإدارية بهدف تخطي الروتين والبيروقراطية غير الفعّالة وللتقليل من التفاعل غير الضروري مع المواطنين الذين قد يُقدّمون على دفع الرشاوى لتسريع معاملاتهم. ويسهل وجود الحكومة الإلكترونية الحدّ من تدخلات السياسيين أو إنهاؤها بالإضافة إلى دور السماسرة في الإدارة.

التحقيق في الشكاوى: يجب إنشاء مكتب فعّال ونزيه للتحقيق في الشكاوى بهدف مراقبة العلاقة بين المواطنين والإدارة. ومن المهمّ أن يتمّ تعزيز هذا المكتب بالسلطات والحصانة اللازمة من أجل عمل أفضل. وفي المقابل، يجب وضع نظام شكاوى فعّال في كلّ إدارة عامّة، ولكن يجب الانتباه إلى سوء استخدامه لأسباب سياسية أو شخصية.

التقارير العامة: بهدف تحسين المساءلة والشفافية في القطاع العام، من المهمّ أن يُطلب من كافّة الإدارات العامة وضع تقارير مرحليّة منتظمة حول عملها. وعلى الرغم من أنّ القوانين الإدارية تفرض تقارير نصف سنويّة، تصدر هذه التقارير على مضض أو لا تكون معمّمة. وقد أطلق مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية مبادرة للإبلاغ عن الأداء والتي تتركّز على الشعب بصفته الجمهور، للإبلاغ عن النتائج وإنجازها وعن العقوبات وفقاً لصيغة محدّدة.

الولوج إلى المعلومات العامة: ما هو ملك العموم يجب أن يُعمّم، فللمواطنين كامل الحقّ في طلب أيّ معلومة عامّة والحصول عليها شرط ألاّ تهدّد الأمن الوطني. وعلى الولوج إلى المعلومات العامة ألاّ يخضع للجدل أو للتحديد.

المناقصات والامتيازات العامة: من المهمّ فرض قوانين وأحكام صارمة لضمان أكبر قدر من الشفافية وتجنّب التلاعب بالإجراءات واستغلال المعلومات الداخلية. ويجب على قسم المناقصات أن يتحمّل مسؤولياته بشكلٍ مركزيّ وأكثر فعالية.

سياسة رقم ٢ عملية الموازنة والشفافية

تعتبر الموازنة العامة أهمّ سياسة عامّة في لبنان سواء أكان ذلك من وجهة نظر الحكومة أم الشعب. وعلى عملية الموازنة أن تكون أكثر شفافية، وهذا من خلال إدخال أصحاب المصالح كلّهم التخطيط للتدابير التصحيحية وتطبيقها ضمن المالية العامة. بالإضافة إلى ذلك، البنية الحالية للموازنة العامة تحد من قدرة المواطنين من الحصول على المعلومات الأساسية حول كيفية جباية الواردات والإنفاق لاحقاً. إذا من الأفضل أن ينتقل لبنان من اعتماد مفهوم الموازنة التقليدية إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء. ويمكن الوصول إلى مزيدٍ من الشفافية من خلال تطبيق التوصيتين التاليتين:

١- على الموازنة العامة ان تشمل موازنات جميع الإدارات والمؤسسات العامة غير المشمولة في الموازنة. فعلى سبيل المثال يوجد في لبنان ما يقارب ٨١ مؤسسة عامة لا تدخل ضمن إطار الموازنة العامة، مع غياب تحديد واضح حول متى وكيف تم انفاق الواردات.

٢- تبرز الحاجة الأساسية الى مزيد من التفاصيل حول تركيبة الإدارات العامة التابعة للوزارات من أجل مراقبة أدائها عندما تصبح جزءاً من الموازنة العامة.

سياسة رقم ٣ اللامركزية

من الناحية النظرية، حاول لبنان اعتماد نظام إداري لامركزي كما ورد في إتفاق الطائف، غير أنه من الناحية التطبيقية، تبين أنّ النظام غير مركز في أفضل الحالات ومركزي في جوانب مختلفة. وتكون الحكومة المركزية مسؤولة عن اتخاذ القرارات وتطبيقها والإشراف عليها. أما الدليل الوحيد على اللامركزية في لبنان فهو البلديات. ولكن، هنالك مجموعة من القوانين والأنظمة المتناثرة التي تحكم عمل البلديات وإذا تمت إضافتها إلى مختلف أشكال ممارسات المراقبة والإشراف من الحكومة المركزية، فإنها تتّصف بمركزية أكثر من كونها لامركزية.

وبالتالي، يجب أن يتم تحويل سلطات أكثر من الإدارة المركزية إلى مكاتبها في المناطق المختلفة. ومن الضروري أن تكون البلديات مجهزة بموارد بشرية ومالية مناسبة للاضطلاع بدور الحكومات المحلية كاملاً. ولهذا، يجب اتباع التدابير التالية:

- ١) إدخال التعديلات اللازمة للقوانين القائمة.
- ٢) إعادة إنشاء وزارة بلديات تعمل كجسم مشرف وليس كسلطة حكم.
- ٣) تشجيع عمل صندوق البلديات المستقل وتحويل الأموال من الحكومة المركزية إلى البلديات بطريقة شفافة.
- ٤) تطبيق التدقيق على عمل البلديات.
- ٥) إنشاء إطار بلدي من موظفين كفولين وتأسيس مركز تدريب.

سياسة رقم ٤ هيئات المراقبة

على هيئات المراقبة أن تكون محصنة ومعززة للإشراف على أداء موظفي الدولة، لضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة من خلال الطرق الآتية:

مراجعة التنظيم ومدة الحكم ونطاق السلطة وهذه تعكس الحاجة إلى إدارة حديثة.

معالجة ازدواجية العمل وتخطي نطاقات السلطة في هيئات المراقبة وفي ما بينها وبين هيئات عامة أخرى. وهذه هي الحال بين وزارة المالية ومكتب الحسابات وبين مجلس الخدمة المدنية ومكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية.

تعديل نظام التدقيق الذي وضعه ديوان المحاسبة وذلك للسماح بمراقبة أكثر فعالية وكفاءة.

تعزيز هيئات المراقبة للتحقيق في كافة الانتهاكات ضمن الإدارة على المستويات كلها بما فيها الوزارية. فبهذا، تتمكن هيئات المراقبة المعززة من إلغاء الشرط القانوني الذي يتطلب موافقة من المشرف للتحقيق ومحاكمة المروّسين. تأمين الإستقلالية من الناحية المادية ومن ناحية تعيين الموظفين التي تتم حالياً من قبل السلطة التنفيذية وخاصة ديوان المحاسبة اللبناني.

سياسة رقم ٥ إستقلالية القضاء

تشكل إستقلالية القضاء شرطاً أساسياً لمحاربة الفساد. ويجب أن يرافق الإصلاح القضائي تعزيز فصل واضح للسلطات بحيث يتيح للقضاء أن يجدد اندماجه ويمارس دوره في نشر دولة القانون. ولأن النظام القضائي هو حامي الحريات والحقوق، فعليه أن يكون مدعوماً ومتابعاً ومدافعاً عن إستقلاله. وللوصول إلى هذا الهدف يجب اتخاذ التدابير الآتية:

منح مجلس القضاء الأعلى كامل الامتيازات لتعيين قضاة وتنحيهم بعيداً عن التدخّلات السياسية. ويجب أن تصدر هذه التعيينات قبل بدء العام القضائي وعليها أن تتم على أساس المؤهلات الإنتاجية والملائمة بغض النظر عن الاعتبارات الطائفية والسياسية.

تعزيز التفقيش القضائي وتقوية عمله وقراراته بالإضافة إلى إدخال الأخلاقيات القضائية لتحسين الاندماج ضمن الإطار العام.

إنشاء محكمة متخصصة بقضايا الفساد.

جعل استشارات الأجسام القضائية وقراراتها ملزمة بما فيها مجلس شوري الدولة.

الاعتراف بالاستقلالية المالية للجسم القضائي. فعلى الإطار القضائي أن يكون مختلفاً عن الإطار الإداري مع إدارة وموازنة منفصلين. ويجب أن يكون مجلس القضاء الأعلى مسؤولاً عن وضع الأجور والتعويضات.

تحسين القدرة وتطوير إدارة العدالة من خلال إدخال الحواسيب كافة المحاكم ومكاتب المدعين العامين وإنشاء مركز للمعلومات

سياسة رقم ٨ الإصلاح الإعلامي

لا مجال للجدل حول أهمية دور الإعلام في مكافحة الفساد. ويهدف نجاح الحملة ضد الفساد، يجب أن يكون للإعلام مشاركة كاملة. غير أن على قطاع الإعلام في لبنان اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى إضعاف نفوذ وتأثير المجموعات السياسية والمالية. ويمكن الموضوع الملح الآخر في العضوية في الرابطة المهنية المتصلة بالإعلام ودورها في مراقبة شفافية القطاع ومساءلته.

سياسة رقم ٩ شرعية المجتمع المدني

خلال فترة الصراعات والحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠)، عملت منظمات المجتمع المدني من دون تدخلات الحكومة المركزية الضعيفة في ذلك الوقت، وطوّرت درجة عالية من الاستقلالية السياسية. وكانت منظمات المجتمع المدني، وفي كثير من المجالات، تزود المواطنين الخدمات التي لم تستطيع الحكومة تقديمها أو لا تقدمها عادة. وهكذا، لقد نجحت منظمات المجتمع المدني في إنشاء شكل من أشكال الشرعية المؤقتة. ونتيجة لذلك، حتى بعد انتهاء الصراع، وعلى الرغم من إعادة إرساء القانون والنظام، استمر المجتمع المدني في التطور ليشكل أحد أقوى الكيانات التي تؤثر في تعزيز الديمقراطية اللبنانية. ولكن، تبقى مصالح منظمات المجتمع المدني متشابكة في مختلف مكونات المصالح التي يمثلونها، إلى حد أصبح تشكل سياسة وطنية عامة وبناء التفاهم غير مُجديين مع وجود التركيبة الحالية للمجتمع المدني في لبنان. كما أدى خليط منظمات المجتمع المدني الداخلية وقيود الحكومة إلى إعاقة دور المجتمع المدني. وساهمت منظمات هذا المجتمع المدني إلى حد ما في تعزيز الانقسامات ضمن المجتمع اللبناني. ويواجه المجتمع المدني حالياً مسألة الشرعية.

من الضروريّ اتخاذ المبادرات لتحسين الشرعية والمساءلة ضمن القطاع، وإن لم يكن المجتمع المدني قادراً على خلق طاقة داخلية لمتابعة هذه المبادرات، يجب أخذ نقاط بديلة بعين الاعتبار:

التأكد من أن المنظمات غير الحكومية بنفسها لا تعاني الفساد. تقوية المجتمع المدني لمساءلة الحكومة. سنّ قانون للسلوك الأخلاقي لمجموعات المجتمع المدني. السماح لمجموعات المجتمع المدني بأن تقاضي الحكومة نيابة عن المواطنين المتضررين.

وقاعدة بيانات ومكتبة تسمح للقاضي بالدخول ومراجعة كافة التشريعات بالإضافة إلى التفسيرات اللبنانية والأجنبية والمستندات القانونية وإعادة تأهيل البنية التحتية والمرافق.

تحتاج العدالة إلى الشفافية لزيادة الثقة بالنظام ولحماية الشرعية الاجتماعية للقرارات القضائية. ومن شأن إعلام قضائي متخصص أن يساعد في إقناع المواطنين بأن اللجوء إلى النظام القضائي هو واجب وحق. وهذا يحد من تأثير الواسطة والتدخلات ويؤمن الاحترام لمختلف القرارات كما يزيد الثقة ويعزز مكانة الجسم القضائي ومطالبه.

سياسة رقم ٦ آلية مكافحة الفساد

على الرغم من إنشاء هيئة وطنية لتأمين الاندماج وهيئة أخرى تعمل على تنسيق الجهود بين مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية وهيئات المراقبة، لا تزال الحاجة ملحة إلى إنشاء هيئة مختصة لمحاربة الفساد. ويجب أن تكون هذه الهيئة معززة بالموارد والسلطات اللازمة لصياغة استراتيجية وطنية لمحاربة الفساد وضمان تطبيقها على كافة المستويات. كما أنه من الضروري أن يتم تمثيل الحكومة في هذه الهيئة لإفساح المجال أمام المتخصصين والمهنيين وموظفي الحكومة والممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني لتأدية دور أكثر فعالية.

سياسة رقم ٧ الإصلاح السياسي

تبرز حاجة ملحة لإدخال قوانين جديدة أو تعديل القوانين الحالية، بهدف الإسراع في المبادرات لمحاربة الفساد. وعلى لبنان الموافقة على كافة القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمحاربة الفساد والالتزام بها، بالإضافة إلى مراجعة قوانينه الوطنية لتتماشى مع هذه الاتفاقيات. على لبنان أن يستفيد من إنضمامه إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تشرين الأول من العام ٢٠٠٨. كون هذه الإتفاقية هي أول إتفاقية دولية تهدف إلى مكافحة الفساد على كافة المستويات من خلال تأمين:

- ١- شرح مفصل حول الإطار القانوني لاسترداد الموجودات أي الأموال المتحصلة من أعمال الفساد، ٢- بناء استراتيجية لمزيد من التعاون حول المساعدة التقنية لتعزيز النزاهة والإدارة السليمة على المستوى الدولي. ومن بين القوانين التي يجب سنّها: قانون التوقيع الإلكتروني المتعلق بالحكومة الإلكترونية وقوانين جديدة حول الجرائم المالية والقوانين والأحكام حول اللوج إلى المعلومات والحرية في ذلك، بالإضافة إلى قانون شامل حول الفساد وقانون معدل يتعلق بالإثراء غير المشروع. ولكن، يجب أن يترافق سنّ هذه القوانين بآليات تطبيق فعالة وشفافة.

سياسة رقم ١٠ تقوية المشاركة والديمقراطية

ترتبط المسألة بمحاربة الفساد ارتباطاً وثيقاً، فالذين في السلطة يجب أن يُساءلوا حول أعمالهم وقراراتهم. والطريقة المثلى لمسألة المسؤولين هي منح الشعب الأدوات الصحيحة لذلك وأفضل استخدام لهذه الأدوات يكون في الانتخابات. يتم ذلك من خلال اعتماد قانون انتخابي عصري وعادل، وإجراء انتخابات شفافة وبدون ضغوط بما يؤمن تمثيلاً أفضل وتداول السلطة بشكل يلبي إحدى متطلبات محاربة الفساد.

سياسة رقم ١١ تسويق حوكمة الشركات

ليس القطاع العام بمنأى عن الجهود لمحاربة الفساد. فيمكن أن يكون القطاع نفسه يواجه ممارسات فاسدة داخلية أو يساهم في تلك الممارسات أو يشرف عليها في قطاعات أخرى. من الضروري اعتماد بعض خطط العمل في هذا الإطار أو إشراك القطاع الخاص فيها. كما هناك حاجة للفصل بين المصالح الخاصة والعامة ونشر مبادئ الحوكمة الرشيدة. ويجب سن مجموعة من القوانين فيما يمكن لشركات القطاع الخاص أن تعتمد تدابير وآليات داخلية.

سياسة رقم ١٢ تأييد المسألة السياسية

تعتبر معالجة الفساد المسألة الأكثر حساسية. وإلى جانب الحاجة لنظام انتخابي جديد يسمح بتمثيل أفضل ومساءلة أكثر، فإن خطط العمل التي يجب اعتمادها للتقليل من الفساد السياسي تتضمن ما يلي:

فصل المناصب في الفروع التنفيذية والتشريعية.
إلغاء الحصانة ضد مقاضاة الرؤساء ورؤساء الحكومة والوزراء والنواب.

إعادة النظر في أجور أعضاء مجلس النواب لتصبح تعويضاً عن التمثيل، بدل المكافأة المتعلقة بالعمل.

إدخال قانون الإثراء غير المشروع حين التنفيذ بصرامة.

سياسة رقم ١٣ تعزيز التعاون

يتمثل أحد أسباب الفساد في نقص تنسيق الجهود والنشاطات الذي يؤدي إلى ازدواجية في العمل وسوء استغلال الموارد وتفتش الفساد. في حين أن الحكومة يجب ألا تتشجع في اعتبارها النقطة المركزية لكل المبادرات والبرامج في البلد أو أن تعدل القوانين الموجودة لمراقبة تدفق التمويل العالمي والحد منه، يجب أن يتم وضع آلية تنسيق لتجنب ازدواجية المشاريع. وبالتالي من المهم دعم التعاون الأفقي والعمودي على كافة المستويات.

سياسة رقم ١٤ خلق ثقافة عامة لمكافحة الفساد

من المهم جداً أن يتم تعميم ثقافة مشتركة من الأخلاقيات على مستوى عام بين الشعب اللبناني كله من خلال تسليط الضوء على النتائج السلبية للفساد وحشد الدعم الشعبي لها وإشراكه في الجهود لمحاربة الفساد بعد أن استهلكت كافة أساليب التوعية حول الموضوع. ومن المتوقع أن تؤمن الجهود الحقيقية اشتراك المواطنين مباشرة في هذه الجهود. وتتضمن لائحة الجهود الواعدة ما يلي:

١- بدء المواطنين باتخاذ دور المراقبين.

٢- تشجيع المواطنين على تقديم الشكاوى.

٣- إدماج محاربة الفساد في نظام التعليم والنشاطات... ومن الضروري أن يتم التركيز على عنصر الشباب لإشراكهم في المسألة كأساس للتغيير.

تكنم المعضلة في نقطة البداية: أين يجب البدء وكيف يتم ترتيب خيارات السياسة العامة من حيث الأولوية؟ ويركز السؤال الآخر على: اعتماد مقارنة شاملة مقابل مقارنة تدريجية ومجزأة؟ ويبرز قلق عميق حول استدامة المبادرات المطروحة.

يتمثل التحدي الأبرز في إيجاد قيادة صادقة على أعلى المستويات تلتزم بمحاربة الفساد. ودلت التجربة على النقص في هكذا قيادة أو ترددها في تولي هذا الدور ومواجهة النظام والثقافة اللذين يترسخ فيهما الفساد. أما التحدي الآخر فيمكن في تحويل جهود التوعية على الفساد إلى مجموعة حازمة ومنظمة ومدافعة ومؤسسية لمحاربة الفساد. كما يتطلب ذلك انتلاًفاً موسعاً بين القيادة والمدافعين.

يطرح اعتماد خيارات السياسة العامة وتطبيق خطط العمل تحديات كبيرة ولكنها ليست مستحيلة. يتطلب هذا استراتيجية شاملة ومحددة الأهداف والتزاماً كاملاً من قبل القيادة السياسية بالإضافة إلى ضغط حازم من المجتمع ككل. إنه طريق طويل بخطوات بطيئة ولكن ثابتة.

خطة العمل

سياسة رقم ١ تنشيط الإدارة

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدّة التطبيق
تقليص الحجم	مراجعة عدد الأقسام تقليص عدد المناصب	مجلس النواب مجلس الوزراء مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية مجلس الخدمة المدنية لجنة التفتيش المركزية	مدّة قصيرة
إعادة الهيكلة	مراجعة مهمة كل وزارة / قسم إعادة تنظيم الأقسام والهيئات	مجلس النواب مجلس الوزراء مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية مجلس الخدمة المدنية لجنة التفتيش المركزية	مدّة قصيرة
نموذج للوظائف الجديدة	تحديد مواصفات العمل تصنيف المناصب	مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية مجلس الخدمة المدنية لجنة التفتيش المركزية	مدّة قصيرة
تصوّر جديد للموارد البشرية	نظام المكافآت والعقاب التعليم التدريب	مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية مجلس الخدمة المدنية لجنة التفتيش المركزية المعهد الوطني للإدارة	مدّة طويلة
الأجور	تقييم العمل سلم جديد للأجور	مجلس الوزراء وزارة المال مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية مجلس الخدمة المدنية	مدّة قصيرة
تسهيل المعاملات	الحكومة الإلكترونية	مجلس الوزراء الوزارات مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية مجلس الخدمة المدنية لجنة التفتيش المركزية	مدّة قصيرة
التحقيق في الشكاوى	مراجعة القانون المقترح	مجلس النواب مجلس الوزراء مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية لجنة التفتيش المركزية	مدّة قصيرة
التقارير العامة	مراجعة الأنظمة الحالية إدخال أنظمة جديدة	رئاسة مجلس الوزراء مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية الوزارات	مدّة قصيرة
الولوج إلى المعلومات العامة	إدخال قانون جديد	مجلس النواب مجلس الوزراء مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية الوزارات	مدّة قصيرة
المناقصات والامتيازات العامة	إدخال قانون جديد	مجلس النواب مجلس الوزراء وزارة المال مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية لجنة التفتيش المركزية	مدّة قصيرة

سياسة رقم ٢
عملية الميزانية

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدة التطبيق
مراجعة عملية الموازنة	السماح بمشاركة أكبر للمواطنين إقامة استشارات عامة الالتزام بالمعايير والمتطلبات الدولية التحرك نحو وضع ميزانية للبرامج الالتزام بالمهل المحددة الاستمرار في نشر التقارير الدورية	مجلس النواب مجلس الوزراء وزارة المال مكتب الحسابات	مدة طويلة

سياسة رقم ٣
اللامركزية

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدة التطبيق
مراجعة دور الإدارة المركزية	إعادة تشكيل وزارة لشؤون البلديات إعطاء الحيوية لعمل صندوق البلديات المستقل	مجلس النواب مجلس الوزراء وزارة الداخلية وزارة المال البنك المركزي	مدة قصيرة
تطوير البلديات	تطبيق التدقيق بعد عمل البلديات إنشاء إطار بلدي من موظفين كفوتين إنشاء مركز تدريب	وزارة المال وزارة الداخلية (وزارة الشؤون البلدية) مجلس الخدمة المدنية مكتب الحسابات المعهد الوطني للإدارة	مدة طويلة

سياسة رقم ٤
هيئات المراقبة

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدّة التطبيق
تقوية الهيئات	تقييم الحاجة لكل هيئة مراجعة نطاق السلطة لتعكس الحاجات لإدارة حديثة حلّ ازدواجية العمل وتخطّي السلطة تعديل القوانين الضرورية تغيير متطلبات المعاملات الحالية	مجلس الوزراء مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية مجلس الخدمة المدنية لجنة التفتيش المركزية مكتب الحسابات	مدّة قصيرة
إعادة التنظيم	إعادة هيكلة كل هيئة مراجعة مواصفات العمل البنى المادية	مجلس الوزراء مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية مجلس الخدمة المدنية لجنة التفتيش المركزية مكتب الحسابات	مدّة قصيرة
تطوير الموارد البشرية	توظيف أخصائيين تعبئة المناصب الشاغرة تأمين التدريب والدعم	مجلس الوزراء مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية مجلس الخدمة المدنية لجنة التفتيش المركزية مكتب الحسابات المعهد الوطني للإدارة	مدّة قصيرة

سياسة رقم ٥
استقلالية القضاء

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدّة التطبيق
تعزيز القضاء	إعادة النظر في طرق التعيين وصرف القضاة تعزيز التفتيش القضائي إنشاء محكمة خاصّة بالفساد جعل استشارات الأجسام القضائية وقراراتها ملزمة	مجلس الوزراء وزارة العدل مجلس القضاء الأعلى	مدّة طويلة
تطوير القدرة البشرية	الاعتراف بالاستقلالية المالية تحديد مستوى مستقلّ للأجور إطلاق تدريب مستمرّ للقضاة إنشاء كوادِر إدارية مستقلّة	مجلس النواب مجلس الوزراء وزارة العدل مجلس القضاء الأعلى	مدّة طويلة
تطوير القدرة المادّية للإدارة القضائية	إدخال الحواسيب كافّة المحاكم ومكاتب المدّعين العامّين إنشاء مركز للمعلومات وقاعدة بيانات ومكتبة إعادة تأهيل البنى التحتية للمحاكم والمرافق	مجلس الوزراء وزارة العدل مجلس القضاء الأعلى	مدّة قصيرة
تحسين الشفافية	إعلام قضائيّ متخصص آليّة لتقديم الشكاوى	وزارة العدل مجلس القضاء الأعلى وسائل الإعلام	مدّة طويلة

سياسة رقم ٦
آليّة مكافحة الفساد

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدّة التطبيق
وضع آليّة	إنشاء هيئة مختصة إختيار وتعيين ممثلين عن القطاعات	مجلس الوزراء مكتب وزير الدولة للتنمية الإداريّة مجلس الخدمة المدنيّة لجنة التفتيش المركزيّة الجامعات المجتمع المدنيّ الهيئات المانحة	مدّة قصيرة
تحسين تنسيق النشاطات	وضع مسودّة لخطة العمل تصميم آليات ومحطّات تنسيق	لجنة مختصة والأجسام الممثّلة	مدّة قصيرة

سياسة رقم ٧
الإصلاح السياسي

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدّة التطبيق
الالتزام بالمعايير الدوليّة	توقيع معاهدات دوليّة	مجلس النواب مجلس الوزراء وزارة الخارجية وزارة العدل لجنة مختصة	مدّة قصيرة
إطلاق الإصلاح القانوني	تعديل القوانين الموجودة (قانون الإثراء غير المشروع) مراجعة الأنظمة لتتماشى مع المتطلبات الدوليّة إدخال أنظمة جديدة (الجرائم الماليّة...) تفعيل تشريع مسودة القوانين (التوقيع التشريعي...)	مجلس النواب مجلس الوزراء وزارة العدل وزارة المال لجنة مختصة	مدّة قصيرة

سياسة رقم ٨
الإصلاح الإعلامي

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدّة التطبيق
تأمين محيط قانوني ملائم	تعديل القوانين والأحكام التي تحكم قطاع الإعلام	مجلس النواب مجلس الوزراء وزارة الإعلام المجلس الوطني للإعلام وسائل الإعلام النقابات	مدّة قصيرة
نشر الحوكمة الرشيدة في القطاع	مراجعة معيار العضويّة النقابيّة العضويّة المفتوحة تحسين الشفافية والمساءلة إجراء انتخابات داخليّة وتأمين تداول السلطة أحكام السلوك	مجلس النواب مجلس الوزراء وزارة الإعلام المجلس الوطني للإعلام وسائل الإعلام النقابات	مدّة قصيرة

سياسة رقم ٩
شرعية المجتمع المدني

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدة التطبيق
تحسين شرعية منظمات المجتمع المدني	مراجعة القوانين والأحكام التي تحكم منظمات المجتمع المدني تحديد دور وزارة الداخلية وسلطة عملها الحد من التدخل السياسي في منظمات المجتمع المدني	مجلس النواب مجلس الوزراء وزارة الداخلية	مدة قصيرة
تقوية منظمات المجتمع المدني	نشر تقارير ومستندات مالية من قبل المنظمات غير الحكومية إجراء انتخابات داخلية في المنظمات غير الحكومية وتداول السلطة تعزيز المجتمع المدني ومساءلة الحكومة سنّ نظام للسلوك الأخلاقي لمجموعات المجتمع المدني السماح لمجموعات المجتمع المدني بأن تقاضي الحكومة نيابة عن المواطنين المتضررين إدخال التفويض والإجازة	منظمات المجتمع المدني	مدة قصيرة

سياسة رقم ١٠
تقوية المشاركة والديمقراطية

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدة التطبيق
تأمين مشاركة المواطنين	وضع قانون انتخابي عصري وعادل تشجيع المشاركة السياسية إطلاق محاضرات ومنتديات إطلاق حملات توعية تعديل نظام التعليم	مجلس النواب مجلس الوزراء وزارة التربية والتعليم منظمات المجتمع المدني الإعلام الجامعات البلديات المدارس	مدة طويلة

سياسة رقم ١١
تسويق حوكمة الشركات

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدة التطبيق
تأمين المحيط القانوني	سنّ مجموعة من القوانين للقطاع الخاص تحسين دور جمعيات القطاع تعزيز الأنظمة (تسجيل الضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي، التوظيف...) تشجيع الشعور بالإنسانية من خلال تقديم استثناءات	مجلس النواب مجلس الوزراء مؤسسات القطاع الخاص	مدة قصيرة
إشراك القطاع	إشراك القطاع الخاص في الشؤون العامة نشر قواعد الأخلاق إطلاق حملات تعليمية حول الحوكمة الرشيدة دعم عمل القوى العاملة إدخال موضوع الحوكمة الرشيدة المنهج التعليمي	القطاع الخاص الإعلام الجامعات	مدة قصيرة

سياسة رقم ١٢
تأييد المساءلة السياسية

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدّة التطبيق
وضع قرارات سياسية وتشريعات متعلقة بها	فصل المناصب في الأقسام التنفيذية والتشريعية مراجعة الحصانة ضدّ مقاضاة الرؤساء ورؤساء الحكومة والوزراء والنواب إعادة النظر في أجور أعضاء مجلس النواب لتصبح تعويضاً عن التمثيل إدخال قانون الإثراء غير المشروع حيّز التنفيذ	مجلس النواب مجلس الوزراء	مدّة قصيرة

سياسة رقم ١٣
تعزيز التعاون

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدّة التطبيق
تنسيق العمل بين المؤسسات المحلية	إنشاء هيئات تنسيق بين البلديات والمنظمات القائمة على الجماعات إنشاء شبكات بين المنظمات غير الحكومية والهيئات العامة إطلاق آليات الاتصال (بريد إلكتروني، نشرات، إجتماعات...)	منظمات غير حكومية بلديات وزارات	مدّة قصيرة
تنسيق ما بين المانحين ومع المؤسسات المحلية	تنشيط اجتماعات المانحين إطلاق موقع إلكتروني تفاعلي ليكون صلة الوصل وشبّاكا موحّداً لعمل المانحين والتمويل في البلاد	المانحون منظمات غير حكومية وزارات	مدّة قصيرة

سياسة رقم ١٤
خلق ثقافة عامّة لمكافحة الفساد

الأهداف المحددة	النشاطات	المؤسسة المسؤولة	مدّة التطبيق
حشد الدعم العام	إطلاق حملات توعية وحملات إعلامية إنشاء مجموعات أو أندية لمحاربة الفساد في الجامعات والمدارس القيام بنشاطات تهدف إلى شرح الفساد ومحاربه التشجيع على إنشاء عناصر مراقبة من المواطنين إدخال موضوع محاربة الفساد المناهج الدراسية إعادة إنشاء أنظمة الشكاوى وتشجيع الناس على استعمالها	الإعلام المدارس الجامعات منظمات غير حكومية	

يتمثل التحديّ الأبرز في إيجاد قيادة صادقة على أعلى المستويات، تلتزم بمحاربة الفساد.



برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان



مؤتمر “نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد”
٢٥ آذار / مارس ٢٠٠٨، فندق فينيسا، قاعة بيريتيس

٩:٣٠-٩:٠٠ التسجيل

٩:٣٠-١٠:٠٠ الجلسة الافتتاحية

- السيد فادي صعب، أمين سرّ “الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لافساد”
- السيدة مارتا رويداس، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- معالي المحامي زياد بارود، وزير الداخلية والبلديات
- ممثل فخامة العماد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية

١٠:٣٠-١١:٣٠ الجلسة الأولى: خيارات استراتيجية للسياسة العامة
منسق الجلسة: الدكتور كمال شحاده، عضو مجلس إدارة «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لافساد»
ورئيس الهيئة المنظمة للاتصالات (TRA)

- دور وزارة المالية
- معالي الدكتور محمد شطح، وزير المالية
- الدور التشريعي للبرلمانيين
- سعادة النائب نبيل دو فريج، رئيس لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط البرلمانية
- مسودة قانوني الحق في الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد
- سعادة النائب غسان مخيبر، رئيس منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد
- تقرير: «نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد»
- الدكتورة رندى أنطون، مستشارة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لافساد»

١١:٣٠-١٢:٠٠ استراحة قهوة

١٢:٣٠-١٣:٣٠ الجلسة الثانية: التحالف من أجل وضع خطة عمل وطنية
منسق الجلسة: الدكتور فؤاد زمكحل، عضو مجلس إدارة «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لافساد»
ونائب رئيس تجمع رجال الأعمال اللبنانيين (RDCL)

- دور الاعلام
- معالي الدكتور طارق متري، وزير الاعلام
- منظور القطاع العام
- معالي السيد ابراهيم شمس الدين، وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- منظور القطاع الخاص
- السيد فادي عبود، رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين
- دور المجتمع المدني
- المحامية ندى عبد الساتر- أبو سمرا، عضو مجلس إدارة «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لافساد»

١٣:٣٠-١٤:٠٠ الجلسة الختامية والتوصيات

- الدكتور حسن كريم، خبير سياسات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- السيد فادي صعب، أمين سرّ “الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لافساد”

١٤:٠٠-١٥:١٥ غداء





الجمعية اللبنانية
لتعزيز
الشفافية
– لافساد، في أيار من العام ١٩٩٩.
تأسست الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
هي الفرع اللبناني لمنظمة الشفافية

الدولية. هي أول منظمة لبنانية غير حكومية تسعى لمكافحة الفساد وإرساء مبادئ الحكم الصالح. خلال الأعوام العشرة إكتسبت الجمعية تقديراً وطني، إقليمي وعالمي. الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية لا تدرس أو تحقق في قضايا الفساد الفردية لكنها تدعم وتسعى لتحقيق الإصلاح من خلال تركيزها على تطوير وتحسين النظام ومن خلال بناء تحالفات مع جهات أخرى معنية بمكافحة الفساد، بما في ذلك الحكومات، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

للمزيد من المعلومات:

البريد الإلكتروني: info@transparency-lebanon.org

الموقع الإلكتروني: www.transparency-lebanon.org

الهاتف: ٩٦١-١-٣٨٨١١٣/٤/٥



يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل. ونحن نعمل على الأرض في ١٦٦ بلداً ونتعاون معها في تطبيق الحلول التي أوجدتها لمواجهة تحديات التنمية العالمية والوطنية. وفي وقت تقوم فيه هذه البلدان بتطوير قدراتها المحلية، تعتمد على الشعوب المنضمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى شركائنا العديدين.

للمزيد من المعلومات:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مبنى البنك العربي الإفريقي

ساحة رياض الصلح

النجمة، بيروت ٢٠١١ ٥٢١١

لبنان

البريد الإلكتروني: registry@undp.org.lb

الموقع الإلكتروني: www.undp.org.lb